

1. الخلاصة العامة

تهدف دراستنا لموضوع دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية المراجعة الداخلية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي إلى إبراز واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة، ومعالجة إشكالية البحث التي هي على الشكل التالي: ما مدى تأثير نظام المعلومات المحاسبي على فعالية المراجعة الداخلية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي؟، ومن أجل ذلك قمنا بتوضيح أهل الطرق المستخدمة في الدراسة وذلك بالجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى بتحليل استمارة البحث التي وزعت على الموظفين.

فيما يخص الفصل الأول والفصل الثاني المتعلقان بالدراسة النظرية قمنا بتقديم مفاهيم نظرية في الفصل الأول والفصل الثاني حول نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي كأداة للمراجعة من خلال أهدافه ومقوماته.

في الفصل الثالث تناولنا الدراسة الميدانية فقد حاولنا إسقاط ما تطرقنا إليه في الفصل الأول والثاني على الواقع والتأكد من الفرضيات التي وضعناها من خلال تحليل النتائج التي توصلنا إليها، أما فيما يخص مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي فهي تسعى إلى تحقيق فعالية المراجعة الداخلية كنظام لحماية أصول المؤسسة واتخاذ القرارات السليمة.

2. نتائج اختبار الفرضيات

انطلاقاً من طريقة المعالجة التي اعتمدها الباحثين والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، توصل الباحثين أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بـ "إن الاعتماد على المراجعة الداخلية بجميع مقوماتها من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة على جميع المستويات بناءً على نظام معلومات محاسبي فعال يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة" فقد اختبرنا هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة التالية: من 01 إلى 10، فلقد تحقق وذلك لأن النظام المحاسبي المالي يسعى للحفاظ على أصول المؤسسة وهذا ما تتطلب له وظيفة المراجعة الداخلية باعتبارها أحد أهم أدوات الضبط الداخلي داخل المؤسسة.

- بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بـ "تسهر مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي على تطبيق المراجعة الداخلية وهاته الأخيرة يجب أن تتماشى مع معايير متعارف عليها" فقد اختبرنا هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة التالية: من 01 إلى 10، فلقد تحقق تطبيق المراجعة الداخلية من طرف مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي تحت نظام رقابة داخلية.
- بخصوص الفرضية الثالثة المتعلقة بـ "تحاول مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي تبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبي يساعدها على بلوغ أهدافها وتعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابية ذات اهتمام بالنسبة لها، هذا لما لهذه الأداة من إسهامات في تحقيق النتائج" فقد اختبرنا هذه الفرضية بالاعتماد على الأسئلة التالية: من 01 إلى 08، فلقد تحقق ذلك فإن تواجد نظام المعلومات المحاسبي هو أداة لتوفير المعلومات لإدارة هذه المؤسسة وبذلك تصل إلى أهدافها، ولتكون المراجعة الداخلية فعالة في عملها يجب أن يكون هنالك نظام معلومات محاسبي سليم في المؤسسة.

3. عرض نتائج الدراسة

من خلال مراجعة هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى ما يلي:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي مهما للغاية في تحويل البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب
- يتم تقويم وتحسين نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجعة الداخلية من أجل ضمان دقة البيانات المقدمة للإدارة وحماية أصولها ومن هنا تكون المراجعة الداخلية في المؤسسة الفعالية في نظام الرقابة الداخلية.
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمؤسستهم.
- المراجعة الداخلية وظيفة يؤديها موظفون داخل المؤسسة وتتناول فحصا انتقاديا للإجراءات والسياسات والتقييم المستمر للخطط والسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية للتأكد من تطبيقها وسلامة مقوماتها، كما تخضع وظيفة المراجعة الداخلية إلى معايير عالمية تحدد مسؤوليتها، والقواعد والمبادئ المتحكمة فيها وبمهنة المراجعة الداخلية وقواعد السلوك المهني التي يجب أن يتحلى بها المراجع الداخلي.

- وأخيرا قمنا بدراسة ميدانية على مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي كمحاولة إلى تطبيق ما تم التطرق إليه في الجانب النظري، ومن خلال تقييمنا لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية لاحظنا غياب قسم أو مصلحة خاصة بالمراجعة الداخلية وذلك لأن المصلحة موجودة في المؤسسة الأم بالعاصمة.

4. التوصيات

توصلت الدراسة إلى بعض التوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- ضرورة استخدام المراجع الداخلي لتكنولوجيا المعلومات في عملية المراجعة الداخلية من أجل تحسين عملهم وتأديته بأقل وقت وتكلفة.
- ضرورة إنشاء خلية المراجعة الداخلية من كفاءات أعضاء المراجعين ومحافظي الحسابات وليست شكلا موجودا في الهيكل التنظيمي وإنما تكون فعالة في الميدان.
- إخضاع البرامج الحاسوبية للتطوير والتحديث المستمرين.
- ضرورة امتلاك الإدارة العليا في المؤسسة رؤيا واضحة عن دور نظام المعلومات المحاسبي.
- زيادة الاهتمام بالموظفين المكلفين بتطبيق النظام من خلال رفع في مؤهلاتهم العلمية والعملية اللازمة لتطبيق النظام من خلال دورات تكوينية تساهم في تحديثهم ومواكبتهم للتطورات المعرفية والتكنولوجية في هذه المجالات.

5. آفاق البحث في الموضوع

وفي نهاية هذا البحث نلفت النظر لبعض النقاط التي يمكن أن تكون مواضيع لدراسات مستقبلية وهي:

- أثر تطبيق نظم المعلومات المحاسبية على تحسين فعالية التدقيق الداخلي في قطاع الاتصالات.
- أثر جودة المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية.
- الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الأداء في قطاع الاتصالات.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

أصبحت المعلومات في المؤسسة الحديثة عاملاً مهماً من عوامل الإنتاج وعنصر ضرورياً في تسيير المؤسسة إذ لا يمكن لهذه الأخيرة اتخاذ قرار ما دون الاستناد إلى معلومات أولية مفيدة، إذ أنها تعتبر من أحد مدخلات المؤسسة منظوراً إليها كنظام، هذه المعلومات تدخل في شكلها الخام (مواد أولية) وتخضع للتحويل (إنتاج معلومات) ثم تخرج المعلومات الخام في الشكل الملائم وفي الوقت المناسب لتحقيق أهداف المؤسسة.

وتعد المحاسبة أحد المصادر الرئيسية للمعلومة، فهي أهم وأقدم أنظمة معلومات محاسبية إذ تمتاز بقدرتها على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة والتي تستعين بها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية.

ومن هنا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية، الحالية والمستقبلية لمؤسساتهم، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المالية بشكل ملائم، مع العلم أن لنظام المعلومات المحاسبي أهمية كبيرة في زيادة الرقابة لضمان التنظيم الإداري والمحاسبي في سير العمل.

وعليه نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول نظام المعلومات.
- المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- المبحث الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبي وخطوات تصميمه.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات

مع التطور الذي طرأ في الآونة الأخيرة والذي أدى إلى تعقد العملية الإدارية وصعوبة التحكم فيها مما جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة وعنصر أساسي لتدعيم القرارات الإدارية، إذ تعمل المحاسبة كنظام للمعلومات وما تحتويه من أنظمة فرعية على جمع البيانات ومعالجتها، ومن ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة وموثوقة تلبي احتياجات المستخدمين لها في اتخاذ القرارات الرشيدة، وعليه تهدف دراستنا من خلال هذا المبحث إلى التطرق للعناصر التالية:

- مفهوم المعلومات والبيانات والعلاقة بينهما؛

- مفهوم وخصائص نظام المعلومات؛

- أهداف نظام المعلومات والبنية التحتية له؛

- المحاسبة من تقنية إلى نظام للمعلومات.

المطلب الأول: المعلومات والبيانات والعلاقة بينهما

من المتفق عليه أن المعلومات تعد أحد موارد المنظمة مثلها في ذلك المواد الخام ورأس المال، وتعد المعلومات ضرورية لبقاء وحدات الأعمال بالإضافة أيضا أنها تتدفق إلى خارج المنشأة لمقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين مثل المساهمين والمقرضين و...الخ.

الفرع الأول: تعريف المعلومات والبيانات

- تعريف المعلومات: أشار يوزوا (الباحث الصيني) إلى أن مفهوم المعلومات له أكثر من 300

تعريف وهو يعود اشتقاقيا إلى المصطلح اللاتيني (INFORMATION) ويعني عملية

توصيل أو شيء يتم توصيله ويرى البعض أن المعلومات كالجاذبية والكهرباء لا نستطيع وصفها

بدقة ولكننا نعرف كيف تعمل ونذكر أثرها¹.

- عرفت المعلومة على أنها مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث

تعطي معنى خاص وتركيبية متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الاستفادة منها في

الوصول إلى المعرفة واكتشافها. فالمعلومات هي المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات يدويا أو

بواسطة الحاسبات أو بالحالتين معا ويكون لها سياق محدد ومستوى عال من الموثوقية².

¹ بشير كاوجة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الداخلي في المؤسسات الإستشفائية العمومية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013، ص 9.

² عامر إبراهيم قندلجي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص 29.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

- تعريف البيانات: البيانات هي جميع الحقائق والأرقام والرموز التي تشير أو تصف موضوعاً ما أو فكرة معينة أو موقف أو شرط أو أي عامل آخر وتعني أيضاً العنصر الأساسي للمعلومات التي تعالج بواسطة الحاسوب أو ينتجها الحاسوب و تعني الإشارات أو الرموز المعنوية الرياضية أو اللغوية المتفق عليها رسمياً لتمثيل الأفراد، الأشياء الحوادث أو المفاهيم وهي خالية من المعنى الظاهري ولا قيمة لها بشكلها المجرد¹.

الفرع الثاني: العلاقة بين المعلومات والبيانات

يتم التفريق بين البيانات والمعلومات حسب معيارين أساسيين²:

1. معيار الإضافة المعرفية: إذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي وتحولت إلى معلومات وإلا فهي تصنف في إطار البيانات، كذلك ما يعد من بيانات لشخص ما يمكن أن يعتبر معلومات لشخص آخر والعكس.

2. معيار الارتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن ترتبط هذه البيانات بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في اتخاذ القرار. فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم أو تؤدي إلى تغيير القرار وتعديله لذلك ما يعتبر بيانات في فترة معينة يمكن أن يصبح معلومات في أوقات أخرى. إذ يقوم نظام المعلومات المحاسبي باستقبال البيانات الأولية (المدخلات) ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) وتستطيع الإدارة الاستفادة منها.

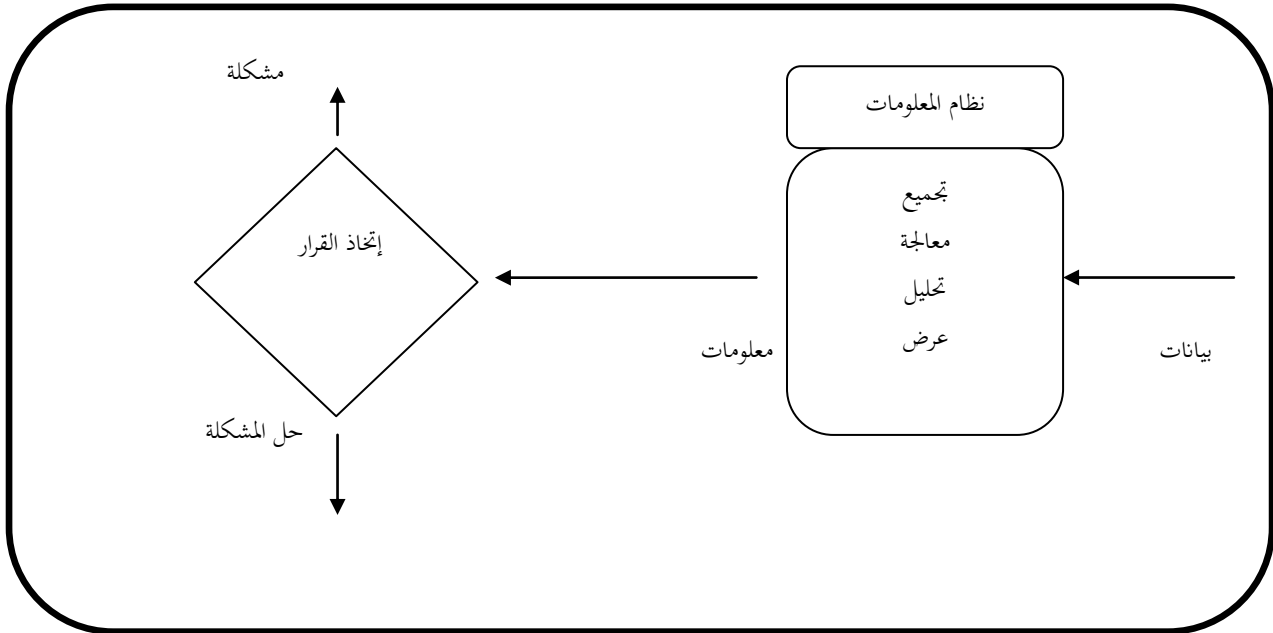
ويمكن التعبير عن العلاقة بين البيانات والمعلومات كما في الشكل التالي:

¹ ليلي حسام الدين، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 8.

² عبد الرزاق مجد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 16.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

شكل رقم (01-01) : العلاقة بين المعلومات والبيانات



المصدر: من إعداد الطالب بتصريف من المرجع السابق¹.

يوضح الشكل السابق عن العلاقة بين المعلومات والبيانات، ادخال البيانات في نظام المعلومات ومعالجتها ثم خروجها مخرجات لاتخاذ القرارات اللازمة مما سبق يمكن أن نستنتج ما يلي²:

- أن المعلومات هي المنتج النهائي لنظم المعلومات الموجودة في المؤسسة.
 - أن المعلومات تستخدم في تأكيد أو تصحيح معلومات سابقة، أو في إضافة حقائق أو أفكار جديدة لمستقبل أو مستخدم المعلومات.
 - أن المعلومات لها قيمة عند اتخاذ القرارات، حيث أنها تغير من الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة في الموقف الذي يتخذ فيه القرار.
 - أن للمعلومات تكلفة عند إنتاجها، كما أن لها عائد عند استخدامها.
 - أن الوظيفة أو الهدف النهائي للمعلومات هو زيادة المعرفة، أو تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم في اتخاذ القرارات.
- إذن فالمعلومات هي بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.

¹ عبد الرزاق مجد القاسم، مرجع سابق، ص 16.

² لمين العلوي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2003 - 2004، ص48.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص نظام المعلومات

من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسبا أم لا، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم إتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة. إذ يلعب نظام المعلومات دورا أساسيا ومهما في المؤسسة وذلك نظرا للتزايد المستمر لدور المعلومات والحاجة الماسة إلى تنظيمها وهذا للاستفادة منها قدر الإمكان.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات

التعريف الأول:

هو مجموعة من الأجزاء المركبة والمكونة ذات العلاقة بأعمال جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات لدعم أعمال صناعة واتخاذ القرارات في المنظمة.

التعريف الثاني:

يمكن تعريفه أيضا بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومتراصة من الأعمال والعناصر والموارد وتقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الاتصال¹.

التعريف الثالث:

نظام المعلومات هو أي توليفة أو تركيبة منظمة من الأفراد، عتاد الحاسوب، البرامج، شبكات الاتصالات وموارد البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها إلى المستخدمين في المنظمة². ومن خلال التعريفات السابقة نصل إلى تعريف شامل لنظام المعلومات وهو أن نظام المعلومات عبارة عن إطار شامل لمجموعة من المكونات سواء كانت مادية أو بشرية، والتي تشمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من إدخال وتشغيل للبيانات ثم استخراج النتائج وإيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في اتخاذ القرارات اللازمة.

¹ أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية- مصر، 2004، ص21.

² سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، ط1، دار المناهج، عمان- الأردن، 2000، ص19.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات

لابد وأن تتوفر مجموعة من الخصائص في نظام المعلومات حتى يستطيع أن يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها، نذكر منها ما يلي¹:

- نظام المعلومات وسيلة لتحقيق الاتصال المتبادل من خلال تزويد النظام باتصالات سريعة ودقيقة وقليلة التكاليف ولتسهيل انسياب المعلومات داخل المؤسسة نفسها ومع محيطها الخارجي.
- تتميز بقدرة فائقة على معالجة كم هائل من البيانات.
- سهل التطبيق والاستخدام من قبل المستخدمين.
- نظام المعلومات هو نظام اقتصادي يهدف إلى تحقيق منفعة اقتصادية.
- يعتبر نظام المعلومات نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية.
- نظام المعلومات نظام إنساني أي أنه من صنع الإنسان وقابل للتطوير.
- هو نظام مرن يمكن تطويره وتعديله حسب احتياجات ومتطلبات المرحلة التي يمر بها.
- هو نظام فرعي لأنه يشكل جزءاً من النظام الكلي للمؤسسة.
- هو نظام تحاوري بينه وبين المستخدم أي يجيب عن استفسارات المستخدم.
- هو نظام معلوماتي مورده الأساسي هو المعلومات.

¹ إيمان فاضل السمراي، هشام محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 53-54.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات و البنية التحتية له

الفرع الأول: البنية التحتية لنظام المعلومات

تتطلب البنية التحتية لنظام المعلومات توفير مستلزمات ومتطلبات منها المتطلبات المادية والأجهزة المتطلبات البرمجية والموارد البشرية التي تضمن قيام النظام بشتى وظائفه، وتتضمن هذه الأجزاء كل من¹:

1. المعدات والأجهزة: ويشمل هذا العنصر كل المعدات والأجهزة المادية المستخدمة في عمليات النظام،

كالحواسيب وملحقاته ويشمل كذلك شبكات الحاسوب ووسائل نقل وتبادل المعلومات والبيانات بين الأجهزة، وكذلك الإنترنت التي تعتبر الأداة الرئيسية لجمع المعلومات.

2. وسائل حفظ و تخزين البيانات: وهي تتكون أساسا من الملفات، المستندات المكتوبة، الميكروفيلم، آلات التصوير في النظم اليدوية، إضافة إلى الأشرطة والأسطوانات الممغنطة والبطاقات المثقبة في النظم القائمة على استخدام الحاسبات الإلكترونية².

3. قاعدة البيانات: هي الوعاء الحاوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي تدخل في عملية التشغيل باعتبار البيانات المادة الخام التي ستطبق عليها البرامج للحصول على المعلومات.

4. إجراءات التشغيل: و هي من الأجزاء المادية للنظام كونها تكون مطبوعة في كتيبات تدعى دليل التشغيل، وتمكن التمييز بين نوعين من هذه الإجراءات إحداها لمستخدمي النظام وهو يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها إضافة إلى تعليمات استخدام وتشغيل الحاسوب الآلي، أما الثاني خاص بالعاملين المشغلين للحواسيب الآلية.

5. العنصر البشري: وهو من أهم الأجزاء المادية لنظام المعلومات إذ يجعله قابل للتشغيل، ويتضمن العنصر البشري في هذا النظام محلي ومصممي النظم وواضعي البرامج، المشاركين في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظم المعلومات، إضافة إلى الأفراد المسؤولين عن جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل لتصبح مدخلات، وأخيرا المستخدمين النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام.

¹ مزهر شعبان العاني، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، 2008، ص 258.

² أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 23-24.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

الفرع الثاني: أهداف نظام المعلومات:

حسب (J L Peaucelle) هناك ثلاث أهداف أساسية لنظام المعلومات:

1. يساعد نظام المعلومات المسيرين على اتخاذ القرارات والتخفيض من حالة عدم التأكد، وذلك بتقديم معلومات مفصلة، وبدرجة عالية من الصحة والدقة وكذا الوقت المناسب.
2. يسمح بالرقابة: إذ بعد وضع الإستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف، تحتاج مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل إلى الرقابة ومتابعة مستوى الأداء من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، ولتحقيق ذلك يكون المدير أو المسير بحاجة إلى معلومات عن مستوى الأداء، والوقت اللازم لتنفيذ البرامج والمشاكل التي يمكن أن تعرقل مسار العمل وغيرها من المعلومات التي يمكن أن نتحصل عليها من نظام المعلومات، طالما أن هذا الأخير يعتبر كوسيلة تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينها كما يسمح بتكوين وصف تاريخي لأحوال المنظمة وذلك بالمراقبة المستمرة التي تسهل من اكتشاف الأخطاء التي قد تقع.
3. مع توسع حجم ونشاط المنظمة تكثر المعلومات التي يحتاجها كل نشاط عن نشاط آخر، فمثلا وظيفة الإنتاج بحاجة إلى معرفة معلومات عن إمكانيات وظيفة التخزين، وبهذا فإن نظم المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي تتجمع حوله مختلف الوظائف بما أنه تستمد منه ما تحتاج إليه من معلومات، وهكذا يكون تحقيق التنسيق والانسجام¹.

¹ ياسع ياسمين، دراسة اقتصادية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 51.

* J L Peaucelle: فرنسي الجنسية، أستاذ تدريس جامعي تخصص إدارة الاجتماع، ومتخصص في تاريخ الأفكار في المنظمة، وأيضا خبير في نظم المعلومات.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الرابع: المحاسبة من تقنية إلى نظام للمعلومات

إن تاريخ نشوء المحاسبة يعود الى الوقت الذي احتاج فيه الانسان الى القيم والمنافع الاقتصادية وتعددت معاملاته وعلاقاته المادية بحيث اصبح من العسير عليه ان يحصرها بذاكرته، ومع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها تطورت الحاجة الى المحاسبة بما يمكن ما تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة الى العديد من الجهات التي علاقة بالوحدة الاقتصادية التي تعمل في نطاقها.

الفرع الأول: تعريف المحاسبة

تعددت التعاريف المعطاة للمحاسبة، فمنهم من يعرفها بأنها فن وتقنية ومنهم من يعرفها بأنها هي علم والبعض الآخر هي نظام للمعلومات، ذلك راجع للدور التقليدي الذي كانت تلعبه المحاسبة.

التعريف الأول:

عرف مجمع المحاسبين الهولنديين المحاسبة "بأنها طريقة منظمة لتسجيل وتبويب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة في صورة تقارير للإدارة ومن يهتم الأمر¹."

التعريف الثاني:

تعرف المحاسبة بأنها: "نظام من المعلومات وأن الهدف الأساسي من المحاسبين هو تقديم المعلومات المفيدة لصانعي القرارات²."

التعريف الثالث:

وعرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين في أحد التقارير الصادرة عنها المحاسبة بأنها "فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث³". ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث بصورة يمكن أن تفيد الجهات ذات العلاقة المباشرة أو الغير مباشرة بالمؤسسة، كما ولا بد أن تقدم فهما كاملا لثلاث محتويات أساسية هي:

- استخدام المعلومات والبيانات في صنع القرار.
- طبيعة استخدام وتطبيق نظام المعلومات المحاسبي.
- تقديم تقارير ومعلومات محاسبية.

¹ حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص 145.

² نضال نجاد الرمح، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2011، ص 24.

³ وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الانمارك، 2007، ص 17.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

الفرع الثاني: تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات

مع تطور الحياة الاقتصادية وتوسع مجالاتها تطورت الحاجة إلى المحاسبة لما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة التي تعمل في نطاقها إذ نلاحظ أن أي تطور حصل فيها راجع إلى عاملين أساسيين هما¹:

- تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للمؤسسة وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها.
- تعدد وازدياد الجهات التي يهتمها أمر المؤسسة والتي يمكن أن تستفيد من المعلومات والبيانات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي:

1. المرحلة الأولى: المحاسبة في خدمة صاحب المؤسسة الفردية

شملت هذه المرحلة الفترة الزمنية التي سادت فيها المؤسسات الفردية الخاصة منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحساب وأخذ يستخدمها في استخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور المؤسسات بأنواعها المتعارف عليها في الوقت الحاضر إذ يلاحظ على هذه المرحلة ما يلي:

- أن العمليات الاقتصادية امتازت بكونها صفقات صغيرة.
- صاحب المؤسسة (التاجر) هو المسؤول الوحيد عن المؤسسة وما يتعلق بتكوين رأس المال وشراء البضاعة وتحصيل الديون من الغير... الخ.
- استخدام طريقة القيد المفرد لتسجيل الأحداث والعمليات الاقتصادية هذا في بداية المرحلة ثم تطور ذلك باستخدام طريقة القيد المزدوج سنة 1494م.
- اهتمام التاجر بدرجة أساسية كان بمعرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قام به (ربح أو خسارة) وهذا وفق ما يعرف بأسلوب الصفقات.

2. المرحلة الثانية: المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية

مع كبر حجم المؤسسات وظهور شركات المساهمة وشركات التضامن ظهرت الحاجة إلى انفصال أصحاب الملكية عن الإدارة وتعددت أيضا الجهات التي لها اهتمامات مختلفة، أدى إلى زيادة الحاجة إلى البيانات والمعلومات

¹ زياد هاشم يحيى السقا وقاسم ابراهيم الجبيطي، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحداية للطباعة والنشر، العراق، 2003، ص 9، 13.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المحاسبية التي من الممكن أن تسد احتياجات تلك الجهات، فلا بد على المحاسبة أن تجد وسائل متعددة لغرض تسجيل وتلخيص العمليات المالية والقيام بتفسير نتائجها، هذا من خلال¹ :

- إعداد سجل تاريخي لعمليات المؤسسة لتبويبها وفق أسس معينة.
- القيام بعمليات حسابية وتقديرات لتحديد المركز المالي للمؤسسة.
- إعداد القوائم المالية من السجلات والعمليات السابقة وتقديمها إلى الجهات المعنية كالإدارة، الدائنون، المستثمرون.... الخ.

ويمكن أن نلاحظ على هذه المرحلة ما يلي :

- اهتمت المحاسبة بالقياس المالي للأحداث الاقتصادية من خلال العمليات التجارية بهدف تحديد المركز المالي للمؤسسة.
- ناتج العمل المحاسبي في ازدياد حيث أصبحت المحاسبة تعد حسابات النتيجة والميزانية .
- الهدف الأساسي والرئيسي للمحاسبة كان موجهاً أساساً إلى الاستخدام الخارجي للبيانات التي يقوم المحاسب بإعدادها.

3. المرحلة الثالثة: المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية

طبقاً للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنباً إلى جنب مع إدارة المؤسسة فإن هدفها قد أصبح موجهاً لخدمة كل من الجهات الداخلية والخارجية مما يتطلب عليها التعامل مع عدد كبير من البيانات الإجمالية والتفصيلية، هذا من خلال :

- قياس النتائج الإجمالية للمؤسسة كوحدة واحدة واستخدامها لإعداد القوائم المالية .
- دراسة التفاصيل المتعلقة بالعمليات التشغيلية والمعاملات المالية للمؤسسة وتوصيلها على الإدارة عن طريق التقارير لاستخدامها في التحليل واتخاذ القرارات الإدارية.

¹ زياد هاشم يحيى السقا وقاسم ابراهيم الحبيطي، مرجع سابق، ص13.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة إذ يجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية، وفي هذا المجال فإن عمله يتركز في الحصول على البيانات لتشغيلها لتحويلها إلى معلومات لاستخدامها في عمليات اتخاذ القرارات لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم التالية:

- تعريف نظام المعلومات المحاسبي و خصائصه.

- وظائف نظام المعلومات المحاسبي وأهم الأنظمة الفرعية له.

- أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

ان تواجد نظام المعلومات المحاسبي هو أداة لتوفير المعلومات لإدارة هذه المنظمة أو للمهنيين بها، لذلك سنحاول في هذا المطلب التعريف بنظام المعلومات المحاسبي و التطرق لأهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يمثل نظام المعلومات المحاسبي نظام معلومات مهما داخل المؤسسة، ويختص بتجميع المعلومات من الأنظمة الفرعية للمنشأة ومن ثم توصيلها لأنظمة تشغيل المعلومات الفرعية والوظيفة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي هي عملية تجميع ومعالجة وتوصيل معلومات ذات صبغة مالية لجهات خارجية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والجهات الحكومية، وجهات داخلية وبالتحديد الإدارة والموظفين.

التعريف الأول: ومن هنا يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه مجموعة من العناصر تتفاعل معا في سبيل إنتاج معلومات مالية وغير مالية مفيدة لعملية اتخاذ القرارات¹.

التعريف الثاني: يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة وفي مجال الأعمال والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة².

التعريف الثالث: نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات وإلى الأطراف الخارجية والجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة³.

التعريف الرابع: كما يرى البعض أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري إذ يقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية⁴.

¹ أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 2011، ص33.

² أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص47.

³ حسين بالعجوز، مرجع سابق، ص205.

⁴ كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 43.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

التعريف الخامس: ويرى البعض الآخر أنه ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المؤسسة بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية¹.

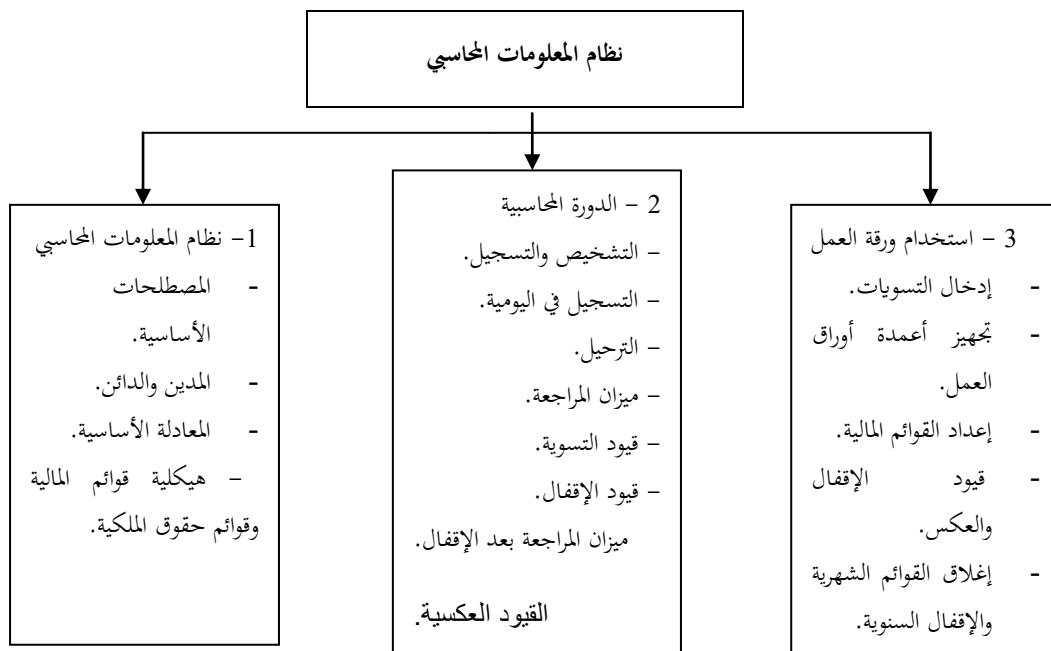
التعريف السادس: هناك تعريف آخر يرى أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين واسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم².

يمكن القول إذا أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص والإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى كلها إلى تحقيق الأهداف التالية :

- جمع وتخزين البيانات التي عن النشاطات والأحداث وبالتالي تستطيع المنظمة مراقبة هذه الأحداث.
- تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات من خلال معالجتها والتي تفيد في عملية اتخاذ القرار، والتي تمكن أيضا الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومراقبة النشاطات .
- توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.

كما نستطيع توضيح المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل التالي:

الشكل (02- 01) المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المرجع.

يوضح الشكل السابق عن المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي³.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 43.

² صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2001، ص 69.

³ ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003، ص 27.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

الفرع الثاني: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

- يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاما معلوماتيا حيويًا في المؤسسة المتواجدة فيها بحيث يكون مؤديًا لوظيفته التي صمم لأجلها في هذه المؤسسة.
- وفيما يلي مجموعة من الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون كفؤًا وفعالًا¹:
- يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدًا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.
 - أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من بين البدائل المتوفرة لدى الإدارة.
 - أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.
 - أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة الاقتصادية.
 - أن يكون سريعًا ودقيقًا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

¹ محمد يوسف حقاوي، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2001، ص59.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثاني: وظائف وفروع نظام المعلومات المحاسبي

لكي يكون نظام المعلومات المحاسبي صحيح وأكثر دقة يجب القيام بعدة أنشطة التي من خلالها تكون المعلومات سليمة وذات مصداقية.

الفرع الأول: الوظائف والأنشطة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي

غالباً ما تحوز الوظائف والأنشطة لنظام المعلومات المحاسبي على الاهتمام الكبير عند دراسة هذا النظام بهدف الوصول بها إلى أفضل مستوى ممكن من الكفاءة والتي عليها ستحدد مدى ملائمة وصحة وتكلفة المعلومات التي سيتم توصيلها إلى المستخدمين .

وفيما يلي مناقشة وتحليل هذه الوظائف والأنشطة المكونة لها بقليل من التفصيل:

1. تجميع البيانات: تبدأ وظيفة تجميع البيانات في نظام المعلومات المحاسبي بتحديد ماهية البيانات التي

ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام ، ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها إلى النظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة من الأنشطة.

بعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوب تجميعها وتحديد الأشخاص المسؤولين عن عملية التجميع تبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات والتي تتمثل فيما يلي:¹

- حصر البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات والقرارات إلى النظام ومن ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستخدم في عملية التشغيل.
- الترميز: أي إعداد البيانات في شكل أكثر ملائمة لأغراض التشغيل حتى يتم استخدام نظام ترميز معين يمكن به معرفة هذه البيانات .
- التصنيف: وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقاً لخصائص مشتركة بين كل فئة من البيانات

- التدقيق والتحويل: أي فحص البيانات وتحويلها من وسيلة إلى وسيلة أخرى.

2. عمليات المعالجة: إذ يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل²:

- تصنيف المستندات وفقاً لمعايير محددة مسبقاً مثل ملف فواتير المبيعات.

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 28، 32.

² عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006، ص 47-51.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

- قل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف.
 - ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات إلى حسابات المدينين وتسجيل العملية في اليومية .
 - إجراء مجموع العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية ... الخ.
 - إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات .
- بعد استلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات تجرى عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات تمهيدا لتسجيل القيود والترحيل إلى الحسابات وأيضا القيام بإجراء عملية تصنيف للمستندات بحسب تاريخها وحسب نوعها من طرف المحاسب .

3. توليد المعلومات: أي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين بحيث يتم

تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين هما :

- القوائم المالية.

- التقارير الإدارية.

4. تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات: الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية

كافية لتحقيق ثلاث أهداف أساسية¹:

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.

- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق.

- حماية أصول المؤسسة وبياناتها.

الفرع الثاني: النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية في²:

1. نظام معالجة أوامر البيع: يختص هذا النظام بمعالجة أوامر العملاء وينتج فاتورة العميل والبيانات الضرورية

لتحليل المبيعات والرقابة على المخزون وفي كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع أوامر العملاء حتى

تشحن المنتجات التامة الصنع إليهم.

¹ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 47-51.

² السيد عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين عبد الطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2004، ص 75.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

2. نظام الرقابة على المخزون: يختص هذا النظام بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المخزونات وتوفر المعلومات اللازمة لشحن المنتجات من الموردين إلى مخازن المؤسسة وإعادة طلب الشراء لنفس الأصناف.

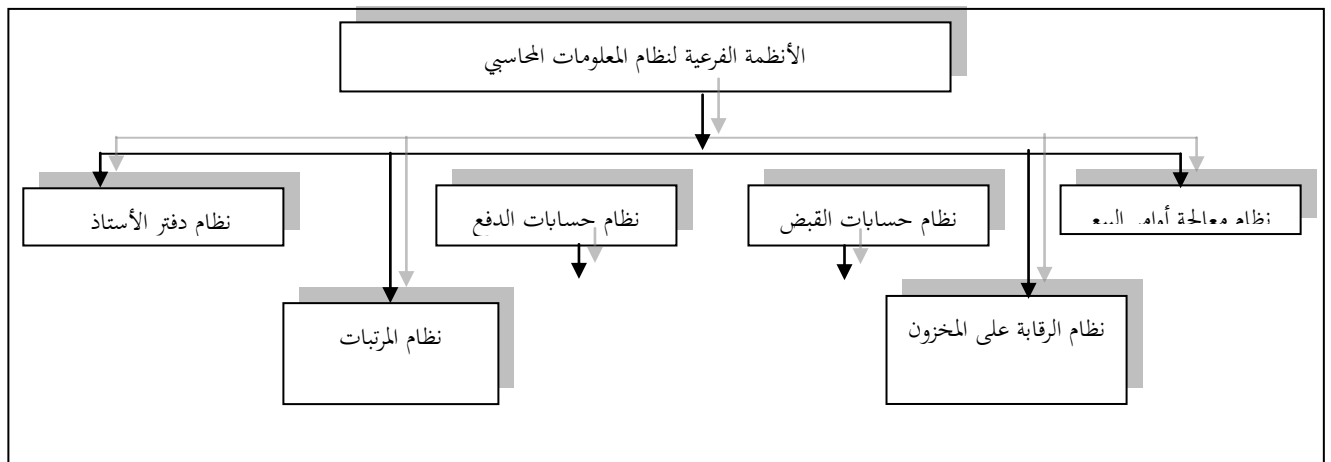
3. نظام حسابات القبض: يختص هذا النظام بتقييد المبالغ التي يدين بها العملاء للمؤسسة، وينتج قوائم العملاء الشهرية وتقارير إدارة الائتمان لتتبع موقف العملاء.

4. نظام حسابات الدفع: يختص هذا النظام بتقييد المشتريات مع الموردين والمبالغ التي يدينون بها للمؤسسة والمدفوعات في مقابلها، ويقوم بإعداد الشيكات لتسديد الفواتير وتقارير عن إدارة الخزينة.

5. نظام المرتبات: يستقبل ويمسك يوميا البيانات من بطاقات العمل الخاصة بالموظفين وبيانات أخرى عن التشغيل، ينتج شيكات الأجور، تقارير الأجور وتحليل العمل، وتقارير أخرى يتم إعدادها للمسيرين والمنظمات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب والمستحقات الأخرى، وتقارير عن تحليل تكلفة اليد العاملة والإنتاجية.

6. نظام دفتر الأستاذ: يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة عن حسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج وميزانية المؤسسة، إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات والمصاريف للمسيرين، كما أن النظام المحاسبي لدفتر الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة ومراقبة مالية أحسن وتقديم تقارير عن وضعية التسيير زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.

الشكل رقم (03 - 01): يوضح الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي



المصدر: السيد عبد المقصود دبيان، مرجع سابق، ص76.

يوضح الشكل السابق عن الأنظمة الفرعية التي تتألف تحت نظام المعلومات المحاسبي¹.

¹ السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سابق، ص75.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن، وتوجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة انجاز الغرض الرئيسي.

الهدف الأول: الدعم اليومي للعمليات و معالجتها¹:

1. الدعم اليومي للعمليات: إن أي مؤسسة تقوم يوميا بعدد من الأنشطة والأحداث التي تسمى عمليات، والعمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري، وتتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في المؤسسة هو تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية والتي أساسا يحولها ويعالجها نظم المعلومات المحاسبية، فمثلا عندما تشتري أي مؤسسة بضاعة على الحساب بناء على أمر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزن ويسجل المخزن أو المشتريات مدينا ويزداد الدائنون حيث يجعل دائنا.

ومن هنا نرى العمليات غير المحاسبية أيضا يحولها ويعالجها نظام المعلومات المحاسبي لتأثيرها على العملية المحاسبية.

2. معالجة العمليات: تشمل معالجة العمليات المحاسبية وغير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة وأن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن المؤسسات ولأي عملية معينة. بمعنى آخر أن معالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات الآجلة بمختلف الوحدات الاقتصادية تكون متشابهة سواء كانت وحدات تجارية أو خدمية ونفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف الوحدات إلا أنه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف تبعا لتصميم النظام المحاسبي بكل المؤسسة.

العمليات تعالج بواسطة أنظمة معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي. كل نظام معالجة للعمليات يحتوي على خطوات لنوع خاص من العمليات فعلى سبيل المثال أن نظام معالجة المبيعات لإحدى الشركات يقسم إلى استلام الطلب، فترة الترحيل إلى حساب المدينين... الخ، بهذا

¹ إبراهيم الجزراوي وعامر الجناحي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار البازوي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 27-29.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

يمكن أن نحدد أو نعين نظام المعالجة هذا بدورة الإيرادات. أن مستخدمي مخرجات نظم معالجة العمليات يصنفون من المدراء والموظفين ومختلف الأطراف الخارجين للشركة كالمزبائن والمجهزين للطلبات والبنوك.

الهدف الثاني: دعم اتخاذ القرار

الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار والذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات المؤسسة التخطيطية والرقابية. وأن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات. فمثلا أن كثير من المؤسسات تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية. كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم.

حيث بمعرفة الأخير تستطيع المؤسسات إجراء التخطيط الضروري لإنتاجها. أن نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول اتجاه الإيرادات للسنة الماضية والمستوى الحالي لها واستنادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة. ففي المؤسسات الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال محاسب التكاليف ينشأ تقرير يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الإنتاج مما يساعد بالتوصية لمدير الإنتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية.

الهدف الثالث: إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة

إن أهمية الالتزامات تحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة فعلى سبيل المثال المؤسسات المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في المؤسسات الصناعية ذات النفع العام. تلك المؤسسات مطلوبة أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين، الدائنين، اتحادات العمل، اللجان التنظيمية، المحللين الماليين، المشاركين الصناعيين وحتى الجمهور العام أما المؤسسات الأصغر والتي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين وهي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية¹.

¹ إبراهيم الجزراوي وعامر الجناجي، مرجع سابق، ص 28-29.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المبحث الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبي وخطوات تصميمه

يمتلك نظام المعلومات المحاسبي الموصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة كما له مواصفات مميزة عن بقية النظم وهي مرتبطة بالوظيفة المحاسبية، فهو يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، وفي جانب المخرجات فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه تقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها بصورة مالية.

هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى مختلف خطوات عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من أنظمة فرعية، وكل نظام فرعي هو في حد ذاته قائما بذاته له انظمته الفرعية.

الفرع الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة وتسمى بالوثائق والمستندات القانونية.

إذ يمكن تمييز مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الأساسية بحسب تكرارها ومصدرها إلى¹:

- البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من المعلومات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية وهي غالبا ما تتعلق بعملية البيع والشراء.
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية كتعليمات جديدة من مصلحة الضرائب مثلا.
- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الداخلية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية كبيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية مثلا.
- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

¹ أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 51.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

أولاً: مستندات المدخلات وأهميتها¹:

يتطلب تسجيل البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية توافر المستندات الضرورية المعبرة عن ذلك، والتي تستخدم كوسيلة أساسية لإدخال تلك البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي، حيث تلعب المستندات دوراً هاماً في نظام المعلومات المحاسبي سواء كان نظام يدوي أو كان نظام يعتمد على الحاسب الآلي.

ويعتبر المستند دليلاً ملموساً على وقوع حادث ما، كما يعتبر المستند نقطة البداية في مسار المراجعة.

هذا وتختلف أنواع المستندات باختلاف نوع النشاط الاقتصادي الذي تؤديه المؤسسة، ومن أمثلة تلك المستندات

1. **فواتير الشراء:** ويتم إعدادها من قبل المؤسسة التي تقوم بعملية لشراء (قسم المشتريات) ويتم الحصول

على أصل فاتورة الشراء من المورد وهي تشمل على معلومات عن نوع البضاعة المشتراة وتاريخ الشراء

وكمية وقيمة الشراء.... الخ.

2. **فواتير البيع:** يتم إعدادها من قبل المؤسسة التي تقوم بعملية البيع (قسم المبيعات) ويتم عمل فاتورة بيع

لكل عملية وإعطاء النسخة الأصلية للعميل والاحتفاظ بصورة أو أكثر لإثبات عملية البيع في الدفاتر

المحاسبية.

3. **بطاقة الوقت:** تشمل على معلومات عن ساعات العمل خلال فترة معينة، وتستخدم لحصر ساعات

العمل التي أداها الموظف أو العامل تنفيذاً للعمل المكلف به وأيضاً في حساب المرتبات والأجور.

4. **أذون الدفع:** تشمل على معلومات أساسية عن العملية (اسم وعنوان المستفيد من الدفع... الخ).

5. **أذون الشحن:** تحتوي على معلومات عن كميات وقيم البضاعة (تاريخ الشحن، تكلفة الشحن...).

ثانياً: أهمية المستندات الأساسية

بالإضافة إلى كون المستندات وسيلة أساسية لحصر وإدخال البيانات المحاسبية إلى نظام المعلومات المحاسبي، فهي

تعتبر أيضاً كوسيلة للتأكد من صحة ودقة وشمول البيانات المتجمعة، فوجود المستندات الأساسية يعني:

• معرفة تدفق البيانات داخل النظام من حيث مصدر هذه البيانات والمقر الأخير لها وبالتالي يمكن

استخدامها كمسار لعملية المراجعة.

• التصريح بالعملية: فمثلاً وجود أمر البيع يعني التصريح بشحن البضاعة إلى العميل.

• الإشارة إلى التدفقات سواء الداخلة أو الخارجة .

• حدث قد تم فعند انتهاء أمر البيع والتصديق عليه كبيع آجل يعني أنه تمت الموافقة على منح الموافقة للعميل.

¹ أحمد زكرياء زكي عصيمي، مرجع سابق، ص 61-63.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

الفرع الثاني: العمليات التشغيلية لمدخلات نظام المعلومات المحاسبي

وهي مجموعة العمليات التي تتم آليا أو يدويا أو بالأسلوبين معا في نفس الوقت، التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات تتم هذه المعالجة المحاسبية بعد وقوع الأحداث التي تترتب عنها تدفقات اقتصادية والحصول على الوثائق والمستندات القانونية المبررة لها عند الضرورة. وهناك خطوات تتبع لتحقيق تلك المعالجة على مستوى نظام المعلومات المحاسبية وهي:

1. تسجيل العمليات المحاسبية: يتم تحليل كل عملية بتحديد طرفيها (الطرف المدين والطرف الدائن) ثم تسجيل تلك العملية في صورة قيد في دفتر خاص بذلك ألا وهو دفتر اليومية.
2. تبويب العمليات الحسابية: يتم تبويب الأحداث المالية في صورة حسابات في الدفتر الأستاذ العام بتوجيه طرفي قيد التسجيل المحاسبي المدين والدائن إلى الحسابات المعنية التي تأثرت بذلك الحدث.
3. إعداد ميزان المراجعة: في إطار هذه الخطوة يتم تلخيص الآثار الناتجة عن الأحداث الاقتصادية المسجلة. يسمح ميزان المراجعة بالتحقق من صحة العمل المحاسبي من الناحية الحسابية بالتأكد من التساوي بين مجموع المبالغ المدينة ومجموع المبالغ الدائنة، إضافة إلى التأكد من التساوي بين مجموع الأرصدة المدينة ومجموع الأرصدة الدائنة.
4. إعداد قيود التسوية: يتم في هذه الخطوة إثبات قيود التسويات اللازمة كاليود المتعلقة بإنشاء المخصصات أو تعديل قيمتها على ضوء الجرد الفعلي لعناصر الأصول، القيود المتعلقة بزيادة أو تخفيض كل من الأعباء والنواتج وذلك عملا بمبدأ تحميل الدورة بأعبائها ونواتجها... الخ.
5. إعداد التقارير المحاسبية: بعد التسويات واستخراج الأرصدة النهائية والحقيقية للحسابات يتم إعداد الوثائق الختامية المنصوص عليها قانون إضافة إلى تقارير أخرى تطلبها إدارة المؤسسة لتلبية حاجاتها من المعلومات.
6. إقفال السجلات: تتم هذه العملية من خلال تسجيل قيود الإقفال في اليومية وتحويلها إلى الحسابات المعنية على مستوى الدفتر الأستاذ ثم تحديد أرصدة تلك الحسابات.

الفرع الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (المعلومات المحاسبية)

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يركز عليها سوق المال، وتتوقف نوعية المعلومات المحاسبية، إلى حد كبير، على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد إليها في ظل العولمة المالية والمحاسبية¹.

¹ نجلد الهاشمي وحسام مسعودي، مداخلة بعنوان دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي،

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة¹. إذ تتجلى أهمية المعلومات المحاسبية من خلال نوعية وخصوصيات نظام المعلومات المحاسبي الذي ينتجها لذلك كان التركيز على هذا الأخير بتحديد المفاهيم الأساسية للنظام وكيفية تصميمه بشكل سليم يضمن الفعالية اللازمة لإنتاج معلومات محاسبية هامة ودقيقة².

أولاً: الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، لابد أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص، أهمها³:

1. الخصائص الأساسية: وتكون هذه الخصائص من الملائمة والموثوقية ونعرف كليهما كالتالي:

● **الملائمة:** توصف الملائمة بأنها الخاصية الأساسية الأولى للمعلومات المحاسبية،

فالمعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين، وأن تكون مرتبطة بالغرض الذي سوف تستخدم من أجله، وهناك ثلاثة مقاييس يجب توافرها في المعلومة لكي تكون ملائمة هي:

✓ القدرة على التنبؤ: أي أن يكون لها ارتباط بالمستقبل، وتساعد على التنبؤ به من خلال نموذج القرار.

✓ التغذية العكسية: أي أن يكون لها تأثير في القرار أو القرارات التالية، وذلك من خلال تشغيل المخرجات كمدخلات والوصول إلى مخرجات جديدة، أي تساعد في تقييم مدى صحة التوقعات وبالتالي تقييم لقرارات التي اعتمدت على هذه التوقعات.

✓ التوقيت المناسب: أن تتاح للمستفيد منها في التوقيت المناسب.

¹ محمد الهاشمي وحسام مسعودي، مرجع سابق، ص 04.

² أحمد لعماري، (طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، نوفمبر 2001، ص 66.

³ أحمد زكرياء زكي عصيمي، مرجع سابق، ص 46-47.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

• **الموثوقية (إمكانية الاعتماد عليها):** توصف إمكانية الاعتماد بأنها الخاصية الأساسية

الثانية للمعلومات المحاسبية، والتي تعبر عن درجة الثقة في المعلومات المحاسبية، ولكي

تكتسب المعلومة هذه الخاصية لابد أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر هي:

✓ **الموضوعية:** أي عدم التحيز في إعداد وعرض المعلومة، والمقصود بالموضوعية

هنا هي الموضوعية النسبية وليس الموضوعية المطلقة.

✓ **إمكانية التحقق من المعلومة:** بجي يمكن التثبت منها، وإقامة الدليل على

صحتها.

✓ **العرض السليم للمعلومة:** أي أن تعبر المعلومة تعبيراً صادقاً عما تعبر عنه.

2. الخصائص الثانوية: وأهم هذه الخصائص هي خاصية القابلية للمقارنة، وذلك من خلال تطبيق مبدأ

الثبات في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى بما يسمح بالمقارنة العادلة سواء

المقارنة المكانية بين منشأة وأخرى أو بين فرع وآخر، أو المقارنة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى.

3. الخصائص المرتبطة بالمستفيد من المعلومات المحاسبية: وأهم هذه الخصائص هي خاصية قدرة المستفيد

على فهم المعلومة، فإذا توافرت الخصائص الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية، ولكن المستفيد لا

يستطيع فهمها أصبحت معلومات غير مفيدة.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة فإن هناك بعض القيود على فائدة المعلومة المحاسبية أو

خاصيتها، ومن تلك القيود ما يلي:

• أن تكون المنافع الناتجة عن استخدام المعلومة أكبر من تكاليف إيجادها.

• أن تكون الأهمية النسبية للمعلومة عالية: بمعنى إذا ترتب على تجاهلها أو عرضها بصورة

غير صحيحة وتضليل المستخدم والتأثير جوهرياً على قدرته في اتخاذ قرارات سليمة.

وتتوقف أهمية العنصر على حجمه النسبي أي على علاقته بعنصر أو عناصر أخرى في

القوائم المالية ذات صلة وثيقة به.

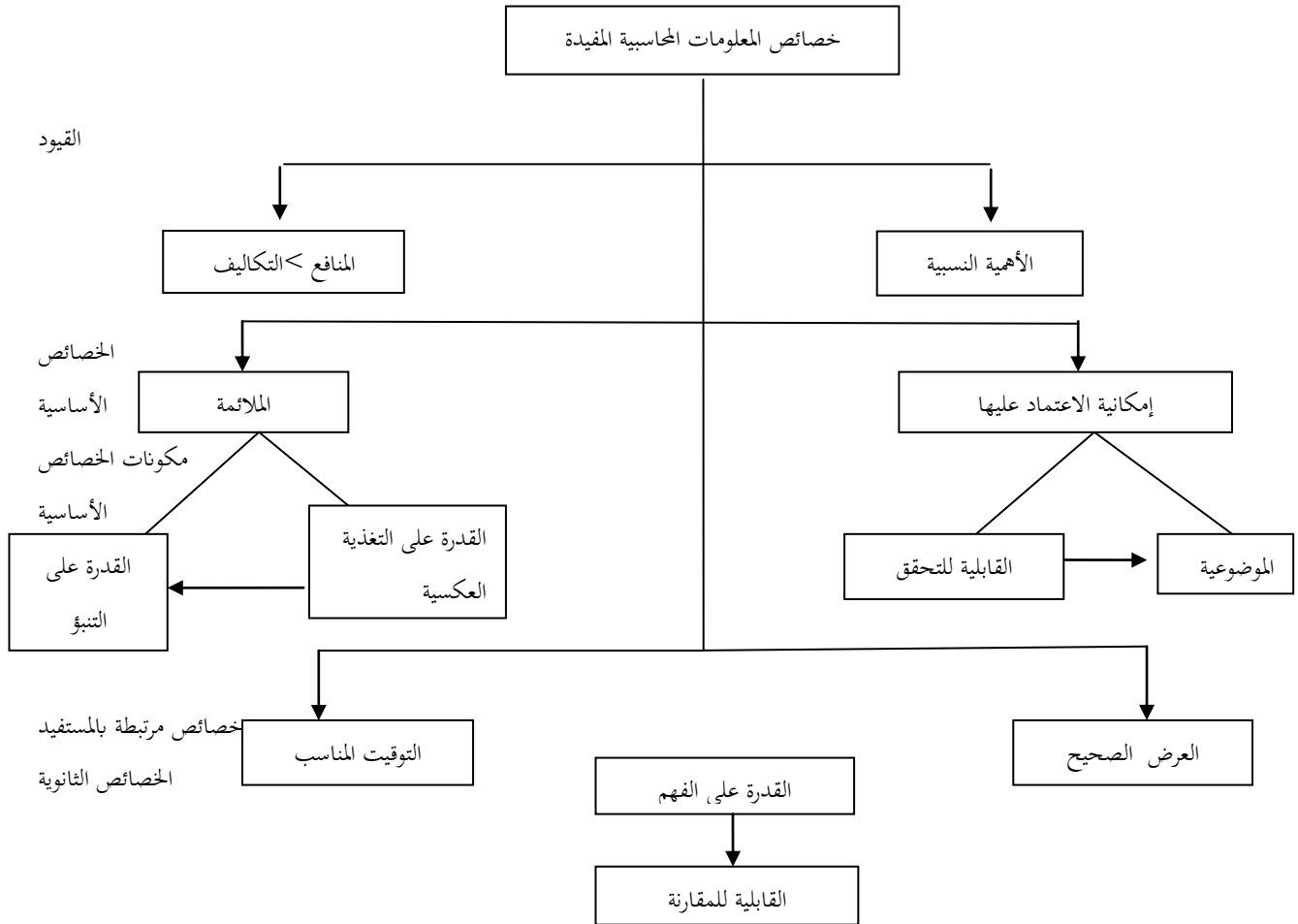
ويمكن تلخيص الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون معلومات مفيدة لعملية اتخاذ

القرارات في الشكل التالي¹:

¹ أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص 48-50.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

شكل رقم (01-04) خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة



المصدر: من إعداد الطلبة بتصرف من المرجع السابق.

يوضح الشكل السابق عن اهم الخصائص التي تمتاز بها المعلومة المحاسبية المفيدة.

ثانيا: أشكال المعلومات المحاسبية

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في شكل تقارير وقوائم مالية تستخدم من قبل المستخدمين (سواء الداخليين أو الخارجيين) وعلى الرغم من أن القوائم والتقارير المالية لها هدف واحد وهو توصيل المعلومات النافعة إلى المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة إلا أنه يوجد بعض الفروق بينهما¹.

¹ أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص 50-51.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

1. القوائم المالية: تشكل القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية وهي تقدم صورة صادقة وعادلة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي، كما تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات للعديد من الفئات ذات الصلة مع المؤسسات كالمستثمرين، الدائنين الهيئات الحكومية¹.

وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات فإن:

كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية، وتتمثل هذه القوائم في:

• الميزانية (قائمة المركز المالي).

• حساب النتيجة (جدول حسابات النتائج).

• جدول التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة).

• جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

• جداول ملحقة وإيضاحات.

يتم عرض القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، واحد لرصدة الدورة السابقة والثاني يخص الدورة الحالية².

• التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر استخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات

المحاسبي إلى المستخدمين، هذه التقارير هي أداة الاتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستخدمين

المختلفين داخل المؤسسة وخارجها حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم على تحويل البيانات إلى

معلومات، وعملية إعداد التقارير هي توزيع هذه المعلومات على المستخدمين لذلك تتعلق فعالية هذا

النظام بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم³.

- أنواع التقارير المحاسبية: نتمثلها في الجدول التالي⁴:

الجدول رقم (01-01): أنواع التقارير المحاسبية

المعيار	أنواع التقارير	الأمثلة على التقارير
	1- تقارير تخطيطية.	- تمثل الموازنات التقديرية التي تستخدم بكافة المستويات الإدارية كموازنة المبيعات والاتفاق.

¹ سعد بن البار، دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2010/2009، ص 84-88.

² سعد بن البار، مرجع سابق، ص 88.

³ عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق، ص 125.

⁴ إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص 102-103.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

- يوفر نظام المعلومات المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة التي تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المؤسسة بأقل كلفة وأحسن كفاءة إنتاجية.	2- تقارير رقابية.	بحسب الوظائف الإدارية
- تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة، وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوما بيوم، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بإصدار العديد من هذه التقارير مثل تقرير حول أوامر الشراء.	3- تقارير تشغيلية.	
- تتضمن الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل، ويمكن أن تعد بشكل دوري أو حسب الطلب مثل: تقرير المبيعات الشهرية.	1- تقارير موجزة.	بحسب درجة تفصيل التقرير
- تعد دوريا بشكل يومي أو فصلي، منتظمة من حيث الشكل من أمثلتها: كشف تسليمات المخازن.	2- تقارير مفصلة.	
- يتم من خلالها تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المؤسسة وغالبا ما تتضمن معلومات حول التخطيط والرقابة.	1- تقارير عمودية.	بحسب اتجاه سير التقرير
- وهي التي تتحرك من قسم إلى آخر ضمن نفس المستوى الإداري، ويتم من خلالها تبادل معلومات تتعلق بتنفيذ العمليات التشغيلية ضمن المؤسسة كإرسال نسخة من أمر البيع من قسم المبيعات إلى قسم الشحن.	2- تقارير أفقية.	

المصدر: مرجع سابق¹.

يوضح الجدول السابق أهم أنواع التقارير المحاسبية.

إضافة إلى التقارير أعلاه قد يتطلب الأمر تقارير أخرى بسبب حدث ما، هذا النوع من التقارير يعد عند حدوث طارئ ما كأن يطلب مدير المبيعات في أي وقت تقرير حول مردودات المبيعات لمعالجة مشكلة نشأت بينه وبين أحد الزبائن مثل هكذا تقرير سيتضمن تفسير أسباب رد المنتجات وتكلفة ذلك على المؤسسة.

¹ إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص 102 - 103.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثاني: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

قد تفشل المؤسسات نتيجة عوامل عدة: منها فشل نظام المعلومات المحاسبي الحالي في إنتاج معلومات مفيدة تساعد في اتخاذ القرارات السليمة، ولابد أن يشارك المحاسبون مشاركة فعالة في مساعدة المؤسسات في مواجهة المشكلات المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي ومحاولة حلها لذا فإنه من الضروري أن يكون المحاسب على دراية بكيفية دراسة نظام المعلومات المحاسبي (تخطيط، تحليل، تصميم، استكمال وتنفيذ النظام).

أولاً: تخطيط نظام المعلومات المحاسبي

تتطلب عملية التخطيط لنظام المعلومات المحاسبي تحديد الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها أو تحديد المشكلة المراد حلها، حيث أن التحديد الواضح للمشكلة هو نصف الطريق لحلها، لذا يجب أن يكون محلل النظام على دراية كافية بجوانب المشكلة الحقيقية التي سيقوم بدراستها قبل إبداء أي اقتراحات.

ويتطلب التحديد الواضح للمشكلة تحليل نتائج فحص ودراسة النظام الحالي بناء على إجابات على أسئلة بعض قوائم الاستقصاء موجهة لمشغلي النظام والمستفيدين منه، وإعداد تقرير مفصل بذلك لتحديد الاحتياجات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبي.

هذا وبعد قيام محلل الأنظمة بتقديم تقرير وتوصيات عن النظام الحالي والمشكلات التي تقابل هذا النظام والبدائل المتاحة لحل هذه المشاكل، قد تصل لجنة الدراسة إلى أحد بديلين هما:

- الإبقاء على النظام الحالي كما هو، أو إجراء بعض التعديلات عليه سواء جذرية أو بسيطة.
- الاقتراح بنظام جديد¹.

ثانياً: تحليل نظام المعلومات المحاسبي

عادة ما تسبق عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي وجود بعض المشاكل أو المسببات التي تستدعي القيام بتحليل النظام، إذ تتمثل هذه المسببات في ما يلي²:

- تغيرات داخلية في المؤسسة كزيادة حجم المؤسسة.
- تطورات في أجهزة الحاسب الإلكتروني.
- قصور في النظام الحالي.

¹ أحمد زكريا زكي، مرجع سابق، ص 52 - 53.

² أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 209 - 210.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

فعملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي إحدى الأسس المهمة للمؤسسة عندما ترغب بدراسة النظام القائم أو تعديله أو تطويره، وهي عملية منهجية لتفكيك وتجزئة نظام المعلومات الحالي وذلك بهدف البحث عن فهم لأجزاء ومكونات النظام، كيف تعمل هذه المكونات وما أدوارها في ما ينجزه النظام ككل¹.

عادة ما تتم عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي وفق خطوات متتابعة تتمثل في ما يلي²:

- تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبي من خلال لقاءات يقوم بها محلل الأنظمة للتعرف على الأهداف المرغوب في تحقيقها ويقوم بترجمتها إلى أهداف تفصيلية.

- تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال أسئلة يقوم بطرحها محلل الأنظمة والمتمثلة في:

ما هو حجم البيانات المطلوبة ومن أين تأتي بالبيانات الداخلة للنظام؟

ما هو نوع الرقابة اللازمة لحماية المعلومات؟

- تقييم النظام معلومات المحاسبي القائم من خلال دراسة تطبيقات النظام وتدفق البيانات وتحديد فعالية النظام القائم ومدى كفاءته.

ثالثاً: تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تشير عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي إلى إعادة تجميع مكوناته وأجزائه، كما تعرف هذه المرحلة بأنها الخطوات والإجراءات المبنية على مرحلة التحليل، فالتصميم هو عملية استخدام ما تم التوصل إليه في عملية التحليل لغرض الوصول إلى الهدف المطلوب، فتصميم نظام المعلومات المحاسبي يعد المرحلة التالية لتحليل نظام المعلومات المحاسبي وأن مخرجات التحليل هي مدخلات عملية التصميم.

وللقيام بالتصميم هناك عدة خطوات يجب إتباعها كالتالي³:

- تحديد وتحليل متطلبات نظام المعلومات المحاسبي.

- التصميم المبدئي والأول للنظام.

- تصميم البرنامج.

- اختيار الوحدات المجمعة ومن ثم المفصلة للبرنامج.

- اختيار الوحدات بالشكل المتكامل.

- تسليم وصيانة نظام المعلومات المحاسبي.

¹ سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 177.

² جمال الدين مصطفى الدهراوي، مرجع سابق، ص 327.

³ زمرة أسماء، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

2012 - 2013، ص 63-64.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

رابعاً: مرحلة استكمال وتنفيذ نظام المعلومات المحاسبي

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع التصميم المقترح موضع التنفيذ وذلك بتدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد لديهم الخبرة الكافية لإدارة النظام من جديد ويتم في هذه المرحلة ما يلي:

- إعداد الموقع وتحديد التغيرات في الوظائف.

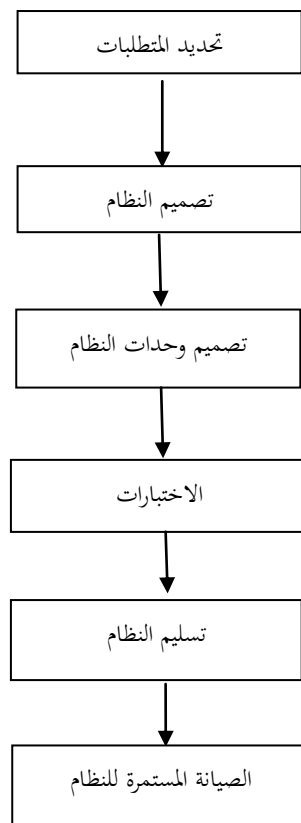
- اختيار وتعيين الموظفين وتدريبهم.

- وضع أساليب الرقابة والمعايير.

- اختيار النظام الجديد والتخلص من النظام القديم.

ومما سبق يمكن أن نلخص خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (05-01): مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: من إعداد الطالب بالتصرف من المرجع¹.

يوضح الشكل السابق عن مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

¹ إيمان فاضل السمراي وهيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص225.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل الجهات المستفيدة من نظم المعلومات المحاسبي كالتالي:

ملاك المؤسسة، حملة السندات، الدائنون والمصارف، الجهات الحكومية، العملاء، العمال ونقابة العمال، الإدارة. وفيما يلي مفهوم لكل منها:

1- ملاك المؤسسة: يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية سواء على الوضعية الحالية من خلال تمكينهم من معرفة أصول المؤسسة والأرباح الحالية والمستقبلية، والتعرف على الديون والالتزامات التي يجب على الوحدة المحاسبية الوفاء بها، الاحتياطات المكونة، وباختصار يساعد هذا النظام على إعطاء نظرة شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة التي تساعد في اتخاذ القرارات.

2- حملة السندات: يتقاضى حملة السندات دخولا ثابتة تتمثل في فوائد، لذلك يهتمون بمعرف المقدرة الحالية لأرباح المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات في المدى القصير، ونظام المعلومات المحاسبي يوفر لهم المعلومات اللازمة لذلك.

3- الدائنون والمصارف: وهم الأشخاص المعنويون والطبيعيون الذي يمولون المؤسسة مثل الموردين في المدى القصير أو البنوك في المدى الطويل، فنظام المعلومات المحاسبية يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الإطلاع عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

4- الجهات الحكومية: يمثل هذا النظام مصدر مهم بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب، مصلحة الرقابة... الخ فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام نستطيع مثلا مصلحة الضرائب تحديد الوعاء الضريبي ونسبة الضريبة.

5- العملاء: من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل وما هي وضعية التعامل معه وبالتالي ما هي درجة الثقة التي يمنحها لهذه المؤسسة.

6- العمال ونقابة العمال: وهي الجهة التي تمثل القوة التفاوضية للعمال ومصالحهم في المؤسسة.

7- الإدارة: تستخدم الإدارة نظام المعلومات المحاسبي في اتجاهات مختلفة ولعدة أهداف مثل:

- قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه الإدارة وتكاليف الأنشطة المختلفة للمشروع.

- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة ولكل مرحلة من مراحل الإنتاج.

- تقرير السياسة الإدارية اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة.

- الرقابة على عمليات المؤسسة.

- المساعدة في وضع الخطط مستقبلية وإعداد الموازنات التقديرية.

- الحكم على قوة وضعف المركز المالي للمؤسسة¹.

¹ سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 65.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه له لنا في هذا الفصل يتضح لنا أن لنظام المعلومات المحاسبي دور كبير في الحفاظ على مكانة المؤسسة من خلال توفير البيانات والمعلومات بالدقة والسرعة المطلوبة وهذا يبرز مدى الحاجة إليه في مجال الرقابة الداخلية وسرعة التطور في عالم التكنولوجيا في تنظيم وتطبيق هذا النظام وتحديد مدى كفاءته، حيث تزداد الحاجة إلى الرقابة الداخلية في المؤسسة كلما كان حجم البيانات أكبر، وهذا نتيجة للتطور السريع في الأعمال وكبر حجمها واتساعها وتشعبها وجاء الاهتمام بالرقابة الداخلية ليساعد على جودة المعلومة المحاسبية لمستخدميها داخل الوحدة المحاسبية وخارجها، وهذا يظهر من خلال عناصرها وأهدافها وطرق تقييم فعاليتها.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

تمهيد

في اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أمرا لا مناص منه وهي تؤثر على السواء على المؤسسة التي تحتاج إلى النمو فضلا عن مجرد توفير البقاء، وعلى الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائف عملهم، كما تؤثر على الأمم التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفضل ومشاركتهم في التقدم العلمي.

وعليه نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الأم وبعض فروعها

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الأم وبعض فروعها

تقع المديرية العملية لاتصالات الجزائر لولاية الوادي بعاصمة الولاية نيج الطالب العربي يحدها شمالا البنك الجزائري ومن الجنوب فندق سوف ومن الشرق مديرية الحرف والصناعات التقليدية ومن الغرب شارع مُجد خميسي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة المذكورة وهيكلها التنظيمي

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن نشأة مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية الوادي وبعض الفروع التابعة لها

نص القرار 03-2000 المؤرخ في 05 أوت 2000 عن استقلالية قطاع البريد والمواصلات حيث تم بموجب هذا القرار إنشاء مؤسسة بريد الجزائر والتي تكفلت بتسيير قطاع البريد، وكذلك مؤسسة اتصالات الجزائر التي حملت على عاتقها مسؤولية تطوير شبكة الاتصالات في الجزائر، إذ وبعد هذا القرار أصبحت اتصالات الجزائر مستقلة في تسييرها عن وزارة البريد هذه الأخيرة أوكلت لها مهمة المراقبة. لتصبح اتصالات الجزائر مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم برأس مال اجتماعي تنشط في مجال الاتصالات. بعد أزيد من عامين وبعد دراسات قامت بها وتكنولوجيات الإعلام والاتصال اتبعت القرار 03-2000، أضحت اتصالات الجزائر حقيقة جسدت في 01 جانفي 2003. فاتصالات الجزائر تسييرها مديرية عامة مقرها العاصمة و12 مديرية إقليمية: لكل من الجزائر، وهران، قسنطينة، سطيف، عنابة، ورقلة، بشار، الشلف، باتنة، تيزي وزو، البليدة، تلمسان. أين تم التقسيم حسب الأقاليم، وتحتوي هذه المديريات الإقليمية على مديريات ولائية أين تتواجد اتصالات الجزائر في 48 ولاية بمديريات إضافة إلى مديريتين إضافيتين للعاصمة بمجموع 50 مديرية عبر التراب الوطني. من جهتها هذه المديريات الولائية تحتوي على وكالات تجارية ومراكز هاتفية. ومن بين هذه المديريات المديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

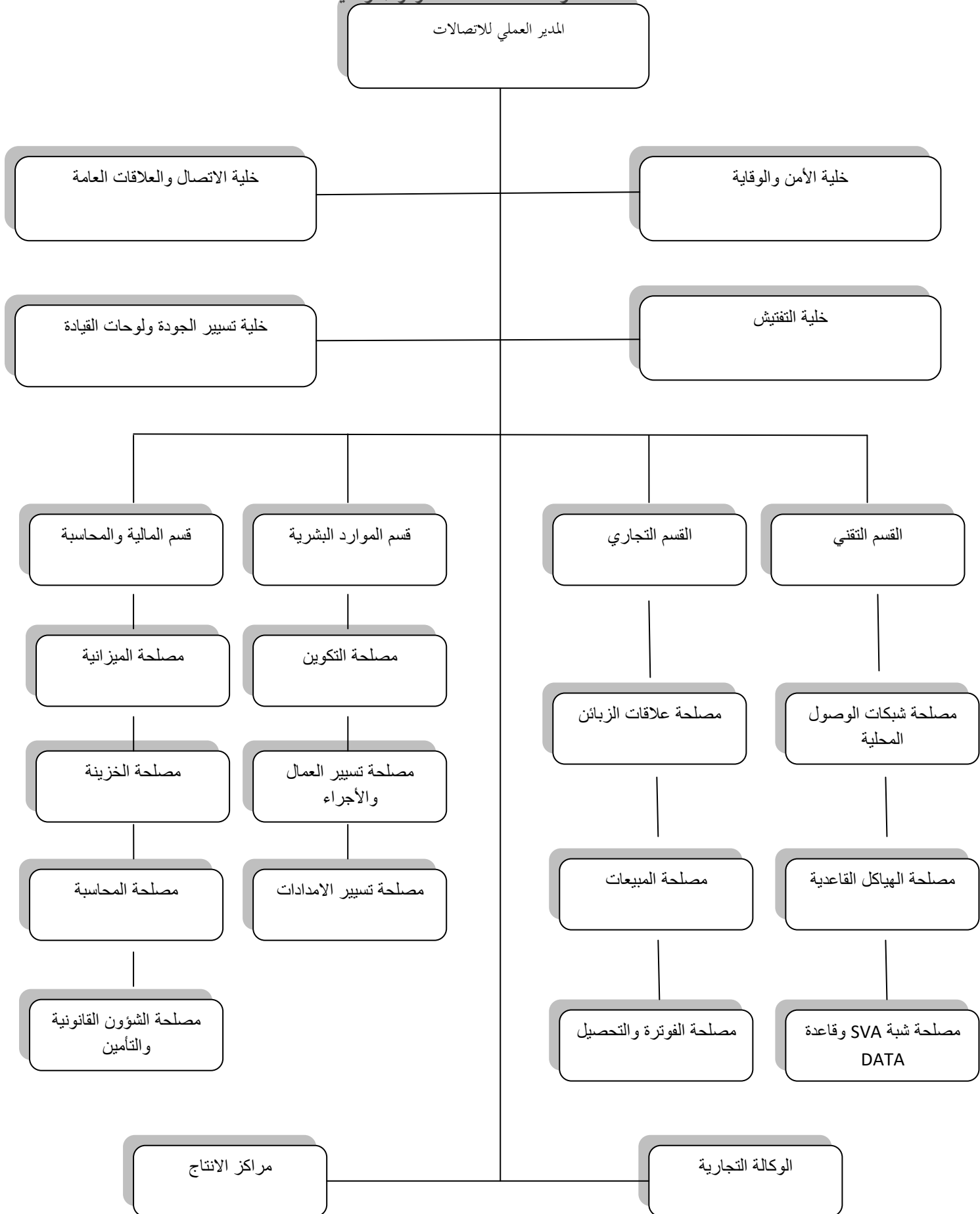
لقد اعتمدت اتصالات الجزائر على هيكل تنظيمي جديد يضم ثلاث مستويات:

- 1- المديرية الجهوية للاتصالات DRT.
- 2- المديرية العملية للاتصالات DOT.
- 3- الهياكل العملية: القسم التجاري ACTEL والمراكز المحلية للاتصالات CLT الإنتاج¹.

¹ المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي



الشكل (03-06) الهيكل التنظيمي للمديرية العملية للاتصالات الجزائر بولاية الوادي

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها المديرية العملية لاتصالات الجزائر

وهي الشركات التي توفرها الشركة الأم "اتصالات الجزائر" والمتمثلة في:

الفرع الأول: خدمات الهاتف الثابت

اتصالات الجزائر تعرض خدمات متعددة من خلال الهاتف الثابت:

أ- إعلام بنداء في الانتظار: هذه الخدمة تسمح للمشارك في حالة المكالمة (النداء) بإخباره بأن هناك

مشترك آخر يحاول الاتصال به وذلك بإشارة سمعية المشترك يستطيع أن:

- لا يبالي (أو يترك) النداء الجديد.
- يحرر النداء الأول ويترك الجديد.
- يحتفظ بالنداء الأول مع أخذ النداء الثاني.

ب- النداء بدون ترقيم: هذه الخدمة تسمح بالحصول على رقم أوتوماتيكيا دون تشكيله والذي تم برمجته

وذلك عند رفع السماعة وبعد مرور 05 ثواني يتم تشكيل هذا الرقم أوتوماتيكيا. هذه الخدمة موجهة

إلى:

- الأطفال الصغار.
- الأشخاص المعاقين وحادي البصر.
- الأشخاص المسنين.

ت- المحاضرة الثلاثية: هذه الخدمة تسمح بالنداء لثلاثة مشتركين في نفس الوقت، المستعمل يمكنه أن يحتفظ

بأحد المكالمات أو الربط بينهما:

- يجب توفر الزر (R) على الهاتف المستعمل.
- بفضل هذه الخدمة يمكنكم إجراء اجتماعات بعيدة المدى.

ث- تحويل النداء: هذه الخدمة تسمح للمشارك أن يحول كل النداءات التي تأتيه إلى رقم آخر يختاره هو

الموجود داخل نفس المقاطعة¹.

¹ المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

- ج- **ترقيم مختصر:** هذه الخدمة تسمح باستبدال الأرقام الهاتفية التي عادة ما تستعمل بكثرة (تصل إلى 10 أرقام) برقم واحد.
- ح- **تعريف برقم طالب المكالمة:** هذه الخدمة تسمح بكشف رقم الطالب للمكالمة الواردة إلى جهاز هاتفكم.
- خ- **إقفال الاستعمال الدولي:** هذه الخدمة تسمح للمشارك بأن يتحكم أو يحرر استعمال الدولي 00 وذلك من جهازه، والتحرير يتم عن طريق إدخال الرقم السري والذي يتحصل عليه من الوكالات التجارية لاتصالات الجزائر.
- د- **الفاتورة المفصلة:** هذه الخدمة تسمح للمشارك بالحصول في نهاية كل فترة على قائمة الاتصالات المنجزة من جهازه في نفس الفترة بفضل هذه الخدمة يمكنكم الاطلاع على كل الكلمات التي قمت بها وهذا من أجل تسيير عقلائي.

الفرع الثاني: خدمات الهاتف الخاصة بالحسابات الكبيرة

- أ- **الخط الساخن:** وتتيح هذه الخدمة:
- الاتصال المباشر.
 - الاتصالات الفورية.
 - الاتصال دون إزعاج (دون تأخير، الانتظار...).
- ب- **المحاضرة الهاتفية:** السماح لتجميع عدد من المحاورين في نفس الوقت.
- ت- **الترقيم المختصر:** لتقديم خدمة قصيرة الأرقام، يمكن أن يكون مفيدا لعدد (خدمة العملاء، البريد الصوتي... الخ).
- ث- **الرقم الأخضر:** للمصالح التجارية يمنحكم الرقم الأخضر المجاني لعدد المتصلين الاتصال بدءا 800*.
- **الاتصالات الهاتفية على E1:**
- يمكن نقل الدعائم بسعة تصل حتى 02 ميجابايت في الثانية E1 بفضل البطاقة.
 - إتاحة الفرصة للحصول على 30 صوت (30 اتصال في الوقت نفسه) المبرمجة على خط واحد¹.

¹ المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

- عرض يسمح للشركات بشراء مخصص الوصول.
- السماح للوضع في الخطوط، ومجموعة من أرقام الهواتف خط واحد.
- الإنترنت: اتصالات الجزائر "جواب" تعمل على:
- المساهمة في تطوير المجتمع المعلوماتي من خلال وضع قاعدة أساسية لتقنيات الإنترنت ذات التدفق العالي.
- تشجع على استعمال خدمة الإنترنت في الجزائر من خلال رفع عدد مشتركها، وترفع قدرة تواجدها بتقنيات على مستوى القطر الوطني، مع تخفيض تكلفة الاشتراك من أجل السماح لأكثر عدد ممكن من الزبائن الإبحار في تكنولوجيا الإنترنت.
- العمل على تطوير الخدمات الجديدة المرتبطة بالإنترنت وكذا تسويقها مثل: محاضرات الفيديو، الصوت عبر الإنترنت، الصوت والصورة، الإنترنت في النقال... الخ.
- تضمن تكويننا عاليا في مجال التكنولوجيات الحديثة بصفة عامة، وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية وكذا الإعلام الآلي بصفة خاصة.

- الخدمات الساتلية:

اتصالات الجزائر المتعامل التاريخي لديه أكثر من 30 عاما من الخبرة والتواجد في جميع أنحاء البلاد في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والاتصالات الساتلية. القمر الصناعي هو الأداة المفضلة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

مما مكن من تطوير الخدمات المختلفة بما فيها المحطات الطرفية (الطرفيات ذات الفتحات الصغيرة جدا) في المقام الأول بالنسبة للشركات التي تسعى لربط مواقع متباعدة جغرافيا. هذه التكنولوجيا هي النشاط الرئيسي لاتصالات الجزائر الأقمار الصناعية، والتي توفر الحلول التقنية والإدارية والقدرة على توفير التعليم والمرافق والمعدات وصيانتها وتقديم الدعم للحكومات والشركات في تطوير شبكاتها.

- الهاتف الثابت اللاسلكي WLL :

بالإضافة إلى الربط بالخيوط للهاتف الثابت، اتصالات الجزائر توفر اليوم تقنية تسمح بتحقيق اتصالات بين المشتركين WLL وهيكل الاتصالات "لاتصالات الجزائر" لكافة التقنيات والمعروف "بالدائرة المحلية راديو"¹.

¹ المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

للمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المطلب الثالث: أهم المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة

- كل المؤسسات والإدارات العمومية.
- جميع المؤسسات الأمنية والعسكرية.
- المشتركين الخواص.
- أغلب الشركات والمؤسسات العاملة في القطاع الخاص.

الفرع الأول: أهداف المديرية العملية للاتصالات الجزائر

إن أهداف المديرية العملية للاتصالات من أهداف الشركة الأم والمتمثلة في:

- تطوير واستمرار وتسيير شبكات الاتصالات العامة والخاصة.
- إنشاء واستثمار وتسيير الاتصالات الداخلية مع كل متعاملي شبكة الاتصالات.
- ضمان جمع مؤشرات لقياس جودة الخدمة لتحسين رضا العملاء.
- توقع وتحديد ورصد الطلب في السوق.
- الشروع في اقتناء وإضافة تكنولوجيات جيدة استجابة لاحتياجات عملاء السوق
- الترويج والتسويق وخدمة بيع وقياس رضا العملاء.
- وضع وتطوير وتشغيل شبكات الاتصالات عبر الأقمار الصناعية (انتلسات ونامرسات، والمحطات الطرفية، ونظم الاتصالات الشخصية المتنقلة العالمية...) في الامتثال للمعايير والقواعد الدولية.

الفرع الثاني: أهمية المديرية العملية للاتصالات

- المساهمة في تنمية المجتمع الإعلامي في الجزائر.
- المساهمة في النقل والتسليم على الصعيدين الوطني والدولي للاتصالات.
- المساهمة في تقديم خدمات تقنية للمؤسسات¹.

¹ المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

الفرع الثالث: المكونات البشرية للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي

الجدول رقم (03 - 03): يوضح المكونات البشرية للمديرية العملية للاتصالات

المجموعات	الإطارات	أعوان التحكم	أعوان التنفيذ	المجموع
المديرية العملية للاتصالات	24	1	9	34
الوسائل العامة	/	/	8	8
التجاري	11	18	19	48
التقني	9	15	15	39
الخطوط	7	17	59	83
المجموع	51	51	110	212
النسبة	%24	%24	%52	%100

المصدر: المديرية العملية للاتصالات¹.

¹ المصدر: وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

للمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نستعرض من خلال هذا المبحث المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية، حيث سنتناول من خلالها عناصر الدراسة المتمثلة في مجتمع الدراسة وحدودها، ثم عينة الدراسة، وأخيرا أدوات ووسائل الدراسة.

المطلب الأول: اختيار طريقة الاستبيان وكيفية اعداده

سنتطرق في هذا المطلب إلى أسباب اختيار طريقة الاستبيان وكيفية إعداده بما يتماشى مع الاشكالية المطروحة في هذه الدراسة.

يتضمن هذا المطلب تقديم لمجتمع الدراسة مع تفصيل حدود الدراسة المكانية، الزمانية، البشرية والموضوعية.

الفرع الأول: اختيار طريقة الاستبيان

لقد كان لاختيار هذه الطريقة حتمية تفرضها صيغة الإشكالية محل الدراسة، إضافة إلى وجود مميزات في هذه الطريقة ساعدتنا وبشكل كبير ونذكر منها:

- سهولة الحصول على المعلومات من عدد كبير من الافراد المتابعين جغرافيا وبأقصر وقت ممكن.
- طريقة الاستبيان تكون أكثر موضوعية من خلال إجابات المعنيين الذين لا يحمل الاستبيان أي معلومات شخصية عنهم كالاسم مما يحفزهم على إعطاء معلومات موثوقة وصحيحة.
- أخذ الوقت الكافي للمستجيب في التفكير في الأسئلة مما يقلل الضغط عليه و يدفعه إلى التدقيق في معلوماته.

كل هذا كان من جهة ومن جهة أخرى كان علينا الأخذ بهذه الطريقة لكي تكون النتائج المراد الوصول إليها أكثر دقة وشمولية من خلال إشكالية بحثنا، وفي هذه الحالة ولكي هناك إلمام أكبر بالمعلومات قمنا بجمع آراء أفراد العينة من خلال هذا الاستبيان.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

الفرع الثاني: إعداد الاستبيان

لقد مرت عملية إعداد الاستبيان بعدة مراحل وخطوات، بدء بعملية بناءه وتحكيمه وصولاً إلى توزيعه والعينة المستهدفة، إضافة إلى بعض الصعوبات التي واجهتنا خلال قيامنا بهذه الخطوة.

أولاً: بناء الاستبيان

وتركزت هذه الخطوة في وضع فرضيات رئيسية تكون موافقة للفرضيات المتعلقة بالدراسة، ويتم التفصيل في كل فرضية عن طريق فقرات فرعية تكون مرتبطة بالفرضية الأصل، هذا وقد تم تحديد عشرة أسئلة فرعية في المحور الأول متعلق بالفرضية الرئيسية الأولى وعشرة أسئلة فرعية في المحور الثاني متعلق بالفرضي الرئيسية الثانية وثمانية أسئلة فرعية في المحور الثالث متعلق بالفرضية الرئيسية الثالثة.

ثانياً: تحكيم واختبار الاستبيان

وتمثلت هذه العملية في اختيارنا لمجموعة من الأساتذة، من داخل الجامعة وخارجها، وكان هذا من أجل معرفة مدى صحة البيانات الموجودة في الاستبيان ومدى عموميتها وشموليتها وإلمامها وتوافقها مع الاشكالية الرئيسية للموضوع.

هذا وقد تم الأخذ بعين الاعتبار عن الملاحظات والتعديلات والتوصيات التي تقدم بها الأستاذة المحكمين من خلال ادخال التعديلات اللازمة والمطلوبة.

بعد هذه الخطوة قمنا بصياغة الاستمارة النهائية استعداداً لتوزيعها، وهي المرحلة التي سنتحدث عنها في الخطوة الموالية.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

ثالثا: توزيع الاستبيان

لقد تم توزيع الاستبيان على كامل موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي المتخصصين في مجال دراستنا.

رابعا: المكان والزمان

● المكان:

تمثل الاطار المكاني للاستبيان على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي منطقة 400 سكن ونظرا لقلّة الموظفين في المؤسسة قمنا بتوزيع الاستبيان على فروع تابعة لاتصالات الجزائر في الوادي (تكسبت، قمار، الديلة، حساني عبد الكريم).

● الزمان:

وهي الفترة التي تمت فيها الدراسة الميدانية فبدايتها كانت من تاريخ بداية توزيع استمارات الاستبيان وذلك منذ شهر وكانت فترة التبرص ممتدة من (2017/04/11 إلى 2017/04/28).

خامسا: عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة كامل موظفي مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي المتخصصين في المحاسبة والمراجعة.

سادسا: الصعوبات

بالرغم من أهمية الاستبيان كأداة للاستقصاء وجمع آراء وإجابات أفراد العينة، غلى أن عملية التوزيع و الجمع لم تسلم من بعض المشاكل والصعوبات أهمها:

● التجاوب السلبي لبعض أفراد العينة المستهدفين، رغم الإلحاح والتساؤل عن مصير استمارة الاستبيان التي وجهت لهم.

● عدم استرجاع بعض الاستمارات الموزعة.

● عدم الجدية في بعض الاجابات المقدمة.

وبعد التطرق إلى سبب اختيار الاستبيان وطريقة اعداده وتحكيمة وتوزيعه وكذا الصعوبات التي واجهتنا خلال المراحل السابقة، يمكننا بيان عدد الاستبيانات من اعدادها الى مرحلة اعتمادها في الجدول الموالي:

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

الجدول (03-04): الإحصائيات المتعلقة باستثمارات الاستبيان

النسبة %	العدد	البيان
100%	64	الاستثمارات الموزعة
76.563%	49	الاستثمارات المسترجعة
0.64%	01	الاستثمارات الملغاة
21.875%	14	الاستثمارات المفقودة
80%	49	الاستثمارات الصالحة للدراسة

المصدر: إعداد الطلبة بناء على استثمارات الاستبيان.

من خلال الجدول أعلاه تمثلت عينة الدراسة من 49 فرد وهي التي تمثل الاستثمارات التي تم إدخال بياناتها إلى البرنامج الإحصائي بهدف معالجتها وتحليلها ومناقشة ما جاء فيها من معلومات حول عينة الدراسة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة

من خلال هذا المطلب سنبرز محتويات الاستبيان من خلال فرضياته الأساسية وأيضاً الفرعية (فقرات) وسنوضح أيضاً طريقة تشفيرنا (ترميزها) البيانات.

الفرع الأول: هيكل الاستبيان

قسمنا استمارة الاستبيان إلى جزئين أساسيين، حيث خصص الجزء الأول للفرضيات المطروحة والعناصر ذات العلاقة، وقد قسم بدوره إلى 3 عناصر أساسية تمثلت في الفرضيات الأساسية والتي تحتوي بدورها على عدة فقرات فرعية:

- الفرضية الأولى: إن الاعتماد على المراجعة الداخلية بجميع مقوماتها من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة على جميع المستويات بناء على نظام معلومات محاسبي فعال يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.
- الفرضية الثانية: تسهر مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي على تطبيق المراجعة الداخلية وهاته الأخيرة يجب أن تتماشى مع معايير متعارف عليها.
- الفرضية الثالثة: تحاول مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي تبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبي يساعدها على بلوغ أهدافها وتعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابية ذات اهتمام بالنسبة لها، هذا لما لهذه الأداة من إسهامات في تحقيق النتائج.

أما الجزء الثاني فقد خصص للمجيب على الاستبيان ومعلوماته الشخصية من خلال (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة المهنية).

الفرع الثاني: ترميز معطيات الاستبيان

وقد كانت عملية الترميز كالتالي:

أولاً: الجنس

- ذكر (1)
- أنثى (2)

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

ثانيا: العمر

- أقل من 25 سنة (1)
- من 25 إلى 30 سنة (2)
- من 30 إلى 40 سنة (3)
- أكثر من 40 سنة (4)

ثالثا: المؤهل العلمي:

- ليسانس (1)
- ماستر (2)
- ماجستير (3)
- دكتوراه (4)

رابعا: التخصص العلمي

- محاسبة (1)
- علوم مالية (2)
- إدارة أعمال (3)
- اقتصاد (4)
- أخرى حددها (5)

خامسا: المسمى الوظيفي

- مراجع داخلي (1)
- مراجع خارجي (2)
- مدير مؤسسة (3)
- مسير (4)
- محاسب (5)
- الموظفين المتعلقين بنظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية (6)

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

• أخرى حددها (7)

سادسا: سنوات الخبرة المهنية

- أقل من 5 سنوات (1)
- من 5 إلى 10 سنوات (2)
- من 10 إلى 15 سنة (3)
- أكثر من 15 سنة (4)

أما فيما يخص الأجزاء الثلاثة الأخرى وهي الفرضيات فكانت كالتالي:

- الفرضية الأساسية الأولى عبارة عن الرمز A والأسئلة الخاصة بها كانت بالأرقام من 1 إلى 10، وهو عدد العبارات الموجودة في هاته الفرضية الأساسية.
- الفرضية الأساسية الثانية عبارة عن الرمز B والأسئلة الخاصة بها كانت بالأرقام من 1 إلى 10، وهو عدد العبارات الموجودة في هاته الفرضية الأساسية.
- الفرضية الأساسية الأولى عبارة عن الرمز C والأسئلة الخاصة بها كانت بالأرقام من 1 إلى 8، وهو عدد العبارات الموجودة في هاته الفرضية الأساسية.

ومن هنا يكون لدينا في هذا الاستبيان 3 فرضيات أساسية تضم (28) فقرة.

الفرع الثالث: أدوات وأسلوب الدراسة

أولا: أدوات الدراسة

بعد ما أتمنا تحصيل استمارات الاستبيان الصالحة للدراسة، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية المعروف باسم (SPSS) الإصدار 22.

ثانيا: أسلوب الدراسة

انتهجنا في تحليلنا الأسلوب الإحصائي الوصفي وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية ومن ثم تحديد إجابات أفراد العينة حول كل الأسئلة المطروحة وكذا الانحراف المعياري.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

وللإشارة استعملنا مقياس ليكارت الخماسي في الترميز حول إجابات أفراد العينة عن الأسئلة والجدول التالي يوضح هذا المقياس:

الجدول (05-03): يوضح عملية ترميز خيارات الإجابة

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الترميز	1	2	3

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على جدول ليكارت الخماسي.

وللحكم على إجابة أفراد العينة استعملنا المجالات التالية والتي تعتبر أدق من غيرها، والجدول التالي يوضح طريقة الاختيار:

الجدول رقم (06-03): المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الثلاثي

الاجابة	درجات السلم	المجالات
غير موافق	1	1.66-1.00
محايد	2	2.33-1.67
موافق	3	3.00-2.34

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على خطوات العمل.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

في هذا المبحث نتعرض إلى ثبات وصدق عبارات الاستمارة، عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة وإجراء تحليل وتفسير لها بهدف اختبار صحة فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: صحة وثبات الاستبيان وتحليل البيانات الشخصية

الفرع الأول: صحة وثبات الاستبيان

لقد تم الاعتماد في صحة وثبات الاستبيان على طريقة ألفا كرونباخ.

• طريق ألفا- كرونباخ:

وقد تم اختبار ثبات محاور الاستبيان الخاصة لهذه الدراسة باستخدام مقياس ألفا كرونباخ، الذي يحدد مدى ثبات الظاهرة المدروسة وفقا لما يلي:

- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ضعيفا اذا كانت النتيجة أقل من 60%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة مقبولا اذا كانت النتيجة محصورة بين 60% و 70%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة جيدا اذا كانت النتيجة محصورة 70% و 80%.
- يعد ثبات الظاهرة المدروسة ممتازا اذا كانت النتيجة أكبر من 80%.

وكانت نتائج اختبار الثبات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (07- 03): نسبة صحة وثبات الاستبيان

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
28	0.62

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على نتائج برنامج SPSS

من خلال النتيجة المتحصل عليها (62%)، فإننا نستطيع القول بأن نسبة ثبات الظاهرة المدروسة تعد مقبولة حسب مقياس ألفا كرونباخ.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

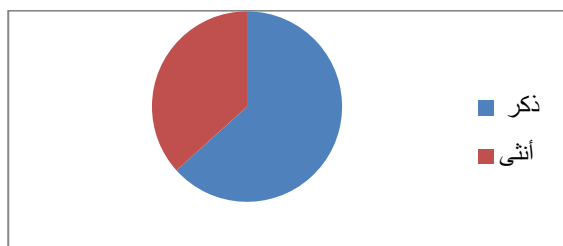
للمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

الفرع الثاني: تحليل البيانات الشخصية

وتتمثل البيانات الشخصية في : الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة المهنية.

أولاً: الجنس

الجدول رقم (03-08) توزيع أفراد العينة حسب الجنس. الشكل رقم (03-07): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.



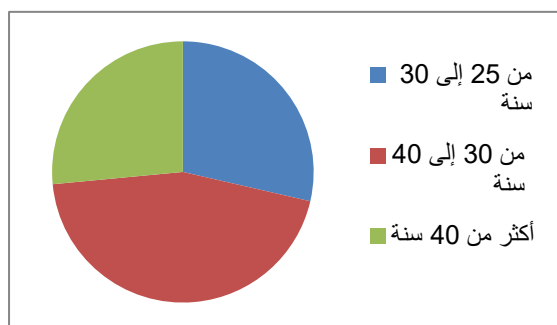
الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	31	63.3
أنثى	18	36.7
المجموع	49	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (03-08) نجد أن الفئة الغالبة هي فئة الذكور بنسبة 63.3 أما النسبة الباقية فتمثل فئة الاناث بنسبة 36.7.

ثانياً: العمر

الجدول رقم (03-09) توزيع أفراد العينة حسب العمر. الشكل رقم (03-08): توزيع أفراد العينة حسب العمر.



العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	0	0
من 25 إلى 30 سنة	14	28.6
من 30 إلى 40 سنة	22	44.9
أكثر من 40 سنة	13	26.5
المجموع	49	100

المصدر:

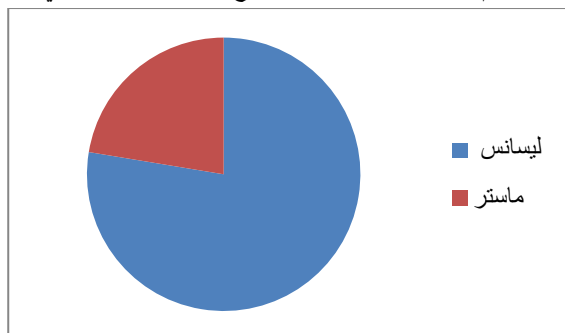
من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول رقم (03-09) نجد أن الفئة الغالبة المتمثلة في الموظفين الذين تتراوح أعمارهم من 30 إلى 40 سنة بنسبة 44.9 ثم تليها فئة الموظفين الذين تتراوح أعمارهم من 25 إلى 30 سنة بنسبة 28.6 أما النسبة الباقية المتمثلة 26.5 تمثل الفئة التي تتراوح أعمارهم في أكثر من 40 سنة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

ثالثا: المؤهل العلمي

الشكل رقم (09-الفصل الثالث) التوزيع حسب المؤهل العلمي.



الجدول رقم (10- الفصل الثالث) التوزيع حسب المؤهل العلمي.

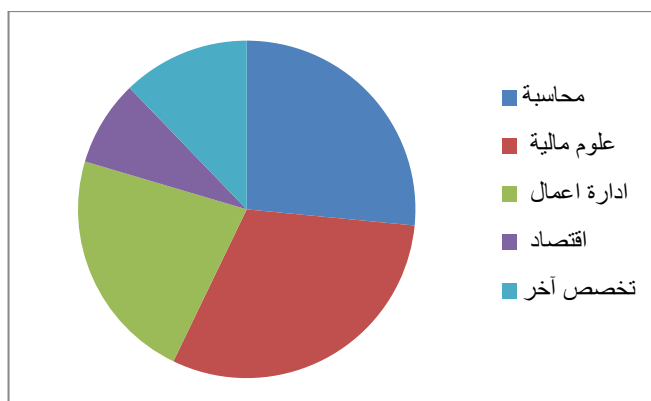
المستوى العلمي	العدد	النسبة المئوية
ليسانس	38	77.6
ماستر	11	22.4
ماجستير	0	0
دكتوراه	0	0
المجموع	49	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (06- الفصل الثالث) نجد أن الفئة الغالبة متمثلة في الموظفين الذين لهم مؤهل علمي يتمثل في شهادة ليسانس بنسبة 77.6 % ثم تليها فئة الموظفين الذين لهم مؤهل علمي يتمثل في شهادة ماستر بنسبة 22.4 %.

رابعا: التخصص العلمي

الجدول رقم (11- 03) التوزيع حسب التخصص العلمي. الشكل رقم (10-03): التوزيع حسب التخصص العلمي.



التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	13	26.5
علوم مالية	15	30.6
إدارة اعمال	11	22.4
اقتصاد	4	8.2
تخصص آخر	6	12.2
المجموع	49	100

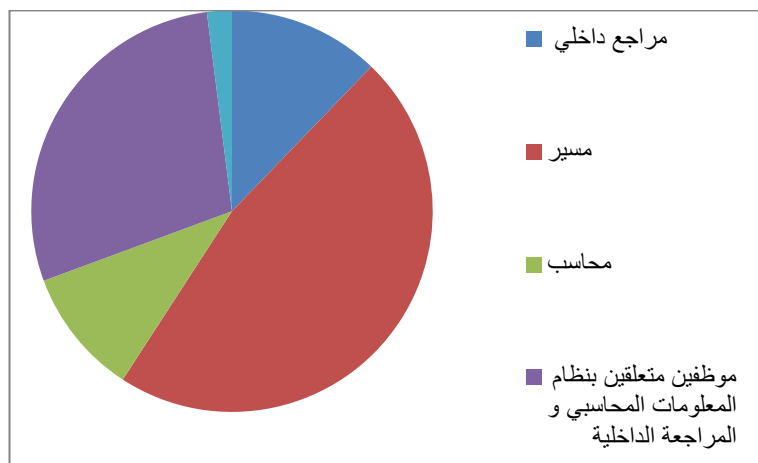
المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (11- 03) نجد أن الفئة الغالبة متمثلة في الموظفين ذات تخصص علوم مالية بنسبة 30.6 % ثم تليها فئة الموظفين ذات تخصص محاسبة بنسبة 26.5 % ثم تليها فئة الموظفين ذات تخصصات أخرى بنسبة 12.2 % اما النسبة الباقية تمثل موظفين ذات تخصص اقتصاد بنسبة 8.2 %.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

خامسا: المسمى الوظيفي

الجدول رقم (12-03) التوزيع حسب المسمى الوظيفي. الشكل رقم (11-03) التوزيع حسب المسمى الوظيفي.



المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مراجع داخلي	6	12.2
مسير	23	46.9
محاسب	5	10.2
مدير مؤسسة	0	0
موظفين متعلقين بنظام المعلومات المحاسبي و المراجعة الداخلية	14	28.6
مراجع خارجي	0	0
مسمى وظيفي آخر	1	2
المجموع	49	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss.

من خلال الجدول رقم (12-03) نجد أن الفئة الغالبة المتمثلة في المسيرين بنسبة 46.9% ثم تليه الفئة المتمثلة في موظفين متعلقين بنظام المعلومات المحاسبي و المراجعة الداخلية بنسبة 28.6% ثم تليه الفئة المتمثلة في المراجعين الداخليين بنسبة 12.2% ثم تليه الفئة المتمثلة في المحاسبين بنسبة 10.2% اما النسبة الباقية فتتمثل في مسمى وظيفي آخر بنسبة 2%.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

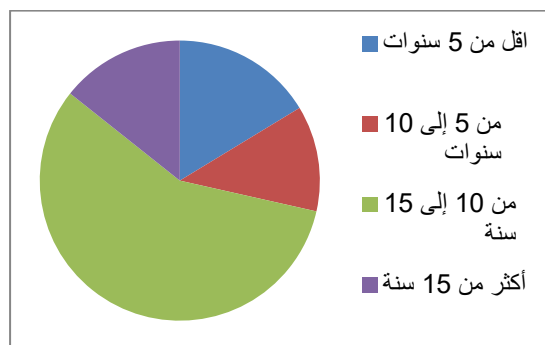
للمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

سادسا: سنوات الخبرة المهنية

الجدول رقم (13-03) التوزيع حسب سنوات الخبرة.

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	16.3
من 5 إلى 10 سنوات	6	12.2
من 10 إلى 15 سنة	28	57.1
أكثر من 15 سنة	7	14.3
المجموع	49	100

الشكل رقم (12-03): التوزيع حسب سنوات الخبرة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

من خلال الجدول رقم (13-03) نجد أن الفئة الغالبة المتمثلة في الموظفين الذين لهم مدة عمل من 10 إلى 15 سنة بنسبة 57.1% ثم تليها فئة الموظفين الذين لهم مدة عمل أقل من 5 سنوات بنسبة 16.3% ثم تليها فئة الموظفين أكثر من 15 سنة بنسبة 14.3% أما الباقية فهي فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 12.2%.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

للمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

سابعاً: خصائص عينة الدراسة

من خلال البيانات المتعلقة ب: الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة. يمكن تلخيص عينة الدراسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14 - 03): خصائص عينة الدراسة

النسبة المئوية		التكرار	الخصائص
63.3	31	ذكر	الجنس
36.7	18	أنثى	
0	0	أقل من 25 سنة	العمر
28.6	14	من 25 إلى 30 سنة	
44.9	22	من 30 إلى 40 سنة	
26.5	13	أكثر من 40 سنة	
77.6	38	ليسانس	المؤهل العلمي
22.4	11	ماستر	
0	0	ماجستير	
0	0	دكتوراه	
26.5	13	محاسبة	التخصص العلمي
30.6	15	علوم مالية	
22.4	11	ادارة اعمال	
8.2	4	اقتصاد	
12.2	6	تخصص آخر	
12.2	6	مراجع داخلي	المسمى الوظيفي
46.9	23	مسير	
10.2	5	محاسب	
28.6	14	موظفين متعلقين ب ن.م.م وم.د	
0	0	مدير مؤسسة	
0	0	مراجع خارجي	
16.3	8	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة المهنية
12.2	6	من 5 إلى 10 سنوات	
57.1	28	من 10 إلى 15 سنة	
14.3	7	أكثر من 15 سنة	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول السابقة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

سنحاول في هذا المطلب تحليل عبارات الاستمارة ونستخدم لذلك ما يلي: التكرارات، النسب المئوية، المتوسط الحسابي الانحراف المعياري، وقد ذكرنا فيما سبق الجدول الذي يوضح المتوسطات الحسابية وفق لدرجات ليكارت الخماسي.

الفرع الأول: عرض نتائج الفرضيات الأساسية

أولاً: عرض نتائج اختبار الفرضية الأولى (A)

الجدول رقم (15-03): تحليل عبارات الاستمارة للفرضية الأولى (A)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يوجد إجراءات وتعليمات وقواعد يسيّر عليها نظام المعلومات المحاسبي لمنع الأخطاء وارتكاب الاختلاس.	1	0	موافق
2	يعمل نظام المعلومات المحاسبي على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات والتخفيض من حالة عدم التقرب وتقديم معلومات تفصيلية بدرجة عالية.	1.04	0.2	موافق
3	يساهم نظام المعلومات المحاسبي بوضع استراتيجيات والخطط التي من أجلها يتم بلوغ أهداف المراجعة الداخلية.	1.06	0.242	موافق
4	يساهم نظام المعلومات المحاسبي بتزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرارات الأنسب.	1.08	0.277	موافق
5	يعتمد نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المؤسسة على أحدث الأجهزة والبرمجيات.	1.12	0.331	موافق
6	يهدف نظام المعلومات المحاسبي لحماية أصول المؤسسة وبياناتها وتأمين رقابة فعالة عليها.	1.08	0.277	موافق
7	يقدم لك نظام المعلومات المحاسبي المعلومات التي تحتاجها في الوقت المناسب.	1.10	0.368	موافق
8	تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بدرجة عالي من الدقة.	1.12	0.331	موافق
9	تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة.	1.12	0.331	موافق
10	يتيح لك نظام المعلومات المحاسبي استرجاع المعلومات عند الحاجة إليها.	1.14	0.456	موافق
	المجموع	1.086	0.281	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

1. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (01) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1 بانحراف معياري 0 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 100% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يوجد إجراءات وتعليمات وقواعد يسير عليها نظام المعلومات المحاسبي لمنع الأخطاء وارتكاب الإختلاس.
2. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (02) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.04 بانحراف معياري 0.2 وهي تقع في المجال (3.40-4.19) حيث أن نسبة 95.9% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يعمل نظام المعلومات المحاسبي على مساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات والتخفيض من حالة عدم الترقب وتقديم معلومات تفصيلية بدرجة عالية، أما نسبة 4.1% من الإجابات فكانت محايدة.
3. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (03) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.06 بانحراف معياري 0.242 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 93.9% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يساهم نظام المعلومات المحاسبي بوضع استراتيجيات والخطط التي من أجلها يتم بلوغ أهداف المراجعة الداخلية، أما نسبة 6.1% من الإجابات فكانت محايدة.
4. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (04) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.08 بانحراف معياري 0.277 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 91.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يساهم نظام المعلومات المحاسبي بتزويد الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرارات الأنسب، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت محايدة.
5. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (05) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.12 بانحراف معياري 0.331 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 87.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يعتمد نظام المعلومات المحاسبية المطبق في المؤسسة على أحدث الأجهزة والبرمجيات، أما نسبة 12.2% من الإجابات فكانت محايدة.
6. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (06) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.08 بانحراف معياري 0.277 وهي تقع في المجال (2.34-3.00)

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

حيث أن نسبة 91.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يهدف نظام المعلومات المحاسبي لحماية أصول المؤسسة وبياناتها وتأمين رقابة فعالة عليها، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت محايدة.

7. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (07) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.10 بانحراف معياري 0.368 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 91.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يقدم لك نظام المعلومات المحاسبي المعلومات التي تحتاجها في الوقت المناسب، أما نسبة 6.1% من الإجابات فكانت محايدة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

8. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (08) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.12 بانحراف معياري 0.331 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 87.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه تتصف المعلومات التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبي بدرجة عالي من الدقة، أما نسبة 12.2% من الإجابات فكانت محايدة.

9. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (09) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.12 بانحراف معياري 0.331 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 87.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة، أما نسبة 12.2% من الإجابات فكانت محايدة.

10. من خلال الجدول رقم (15) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (10) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.14 بانحراف معياري 0.456 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 89.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يتيح لك نظام المعلومات المحاسبي استرجاع المعلومات عند الحاجة إليها، أما نسبة 6.1% من الإجابات فكانت محايدة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 4.1%.

وبعد قيامنا بتحليل نتائج الجدول من خلال كل فقرة على حدى نقوم الآن بالتعليق عن الفرضية الأساسية (إن الاعتماد على المراجعة الداخلية بجميع مقوماتها من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة على جميع المستويات بناء على نظام معلومات محاسبي فعال يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

قبل المؤسسة)، وبشكل عام وذلك حسب آراء عينة أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذه الفرضية وجاء المتوسط الحسابي بقيمة 1.086، أي موافق.

ثانيا: عرض نتائج اختبار الفرضية الثانية (B)

الجدول رقم (16-03): تحليل عبارات الاستمارة للفرضية الثانية (B)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تتمتع المراجعة الداخلية باستقلال كافي داخل الهيكل التنظيمي.	1.08	0.277	موافق
2	لا توجد معوقات تحد من القيام بعمل المراجع الداخلي باستقلالية.	1.29	0.645	موافق
3	يتوفر قسم المراجعة الداخلية على المعرفة والأصول اللازمة لأدائه مسؤولياته.	1.12	0.331	موافق
4	تتوفر المراجعة الداخلية على صلاحيات كافية لمراجعة وفحص السجلات والتقارير المالية.	1.08	0.277	موافق
5	تتوفر المراجعة الداخلية على صلاحيات كافية لمراجعة وفحص الممتلكات.	1.08	0.344	موافق
6	عدم خضوع المراجعة الداخلية سلميا ووظيفيا إلا للإدارة العامة للمؤسسة.	1.73	0.605	محايد
7	ينعكس عمل المراجعة الداخلية بالفائدة على تطوير أداء العمليات.	1.08	0.277	موافق
8	وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لمهنة المراجعة الداخلية.	1.22	0.468	موافق
9	يجب على المراجع الداخلي ان يكون موضعيا ومستقلا و ذلك في الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال انجازه لعملية المراجعة بجميع مراحلها.	1.04	0.200	موافق
10	يتم تعيين وتكليف المراجعين من قبل مجلس الادارة ولجنة المراجعة.	1.24	0.480	موافق
	المجموع	1.196	0.390	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

1. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (01) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.08 بانحراف معياري 0.277 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 91.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه تتمتع المراجعة الداخلية باستقلال كافي داخل الهيكل التنظيمي، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت محايدة.

2. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (02) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.29 بانحراف معياري 0.645 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 81.6% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه لا توجد معوقات تحد من القيام

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

بعمل المراجع الداخلي باستقلالية، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت محايدة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 10.2%.

3. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (03) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.12 بانحراف معياري 0.331 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 87.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يتوفر قسم المراجعة الداخلية على المعرفة والأصول اللازمة لأدائه مسؤولياته، أما نسبة 12.2% من الإجابات فكانت محايدة.

4. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (04) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.08 بانحراف معياري 0.277 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 91.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه تتوفر المراجعة الداخلية على صلاحيات كافية لمراجعة وفحص السجلات والتقارير المالية، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت محايدة.

5. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (05) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.08 بانحراف معياري 0.344 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 93.9% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه تتوفر المراجعة الداخلية على صلاحيات كافية لمراجعة وفحص الممتلكات، أما نسبة 4.1% من الإجابات فكانت محايدة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

6. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (06) هي محايدة حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.73 بانحراف معياري 0.605 وهي تقع في المجال (1.67-2.33) حيث أن نسبة 57.1% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه عدم خضوع المراجعة الداخلية سلميا ووظيفيا إلا للإدارة العامة للمؤسسة، أما نسبة 34.7% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 8.2%.

7. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (07) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.08 بانحراف معياري 0.277 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 91.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه ينعكس عمل المراجعة الداخلية بالفائدة على تطوير أداء العمليات، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت محايدة.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

8. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (08) هي محايدة حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.22 بانحراف معياري 0.468 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 79.6% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه وجوب وجود معايير أو مستويات أداء معينة ومتعارف عليها بين الممارسين لمهنة المراجعة الداخلية، أما نسبة 18.4% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

9. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (09) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.04 بانحراف معياري 0.200 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 95.9% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعيا ومستقلا وذلك في الفصل بين مصالحه الشخصية ومتطلبات عمله المهني حتى يكون محايدا خلال انجازه لعملية المراجعة بجميع مراحلها، أما نسبة 4.1% من الإجابات فكانت محايدة.

10. من خلال الجدول رقم (16) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (10) هي محايدة حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.24 بانحراف معياري 0.480 وهي تقع في المجال (1.67-2.33) حيث أن نسبة 77.6% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يتم تعيين وتكليف المراجعين من قبل مجلس الإدارة ولجنة المراجعة، أما نسبة 20.4% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

وبعد قيمنا بتحليل نتائج الجدول من خلال كل فقرة على حدى نقوم الآن بالتعليق عن الفرضية الأساسية (تسهر مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي على تطبيق المراجعة الداخلية وهاته الأخيرة يجب أن تتماشى مع معايير متعارف عليها)، وبشكل عام وذلك حسب آراء عينة أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذه الفرضية وجاء المتوسط الحسابي بقيمة 1.196، أي موافق.

ثالثا: عرض نتائج اختبار الفرضية الثالثة (C)

الجدول رقم (17-03): تحليل عبارات الاستمارة للفرضية الثالثة (c)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	يعتبر نظام المعلومات المحاسبي السليم من بين أهم المقومات المدعمة للمراجعة الداخلية داخل المؤسسة.	1.06	0.242	موافق
2	يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة	1.06	0.242	موافق

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

			مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتجنب الوقوع في الأخطاء.	
3	من بين أعمال المراجعة الداخلية هو تقييم الرقابة الداخلية للعمليات المحاسبية.	1.24	0.480	موافق
4	يعتمد المراجع الداخلي على نظام المعلومات المحاسبي وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج...الخ.	1.12	0.389	موافق
5	يعتمد المراجع الداخلي على المحاسبة التحليلية وذلك بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات.	1.39	0.606	موافق
6	يعتمد المراجع الداخلي على معطيات الموازنات التقديرية باعتبارها وسيلة لتقييم و مراقبة الأداء المالي.	1.33	0.516	موافق
7	يتوفر في المؤسسة قسم مستقل ونظام للمراجعة الداخلية، وتقوم هذه المؤسسة بتوفير الموارد الكافية لقسم المراجعة الداخلية.	1.55	0.738	موافق
8	درجة استقلال المراجع الداخلي و موضوعيته في المؤسسة تحول له القيام بأداء مهمته على الوجه الأكمل والعمل بعيدا عن تدخلات وضغوطات الإدارة.	1.33	0.516	موافق
	المجموع	1.26	0.466	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS.

1. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (01) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.06 بانحراف معياري 0.242 وهي تقع في المجال (3.00-3.34) حيث أن نسبة 93.9% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يعتبر نظام المعلومات المحاسبي السليم من بين أهم المقومات المدعمة للمراجعة الداخلية داخل المؤسسة، أما نسبة 6.1% من الإجابات فكانت محايدة.

2. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (02) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.06 بانحراف معياري 0.242 وهي تقع في المجال (3.00-2.34) حيث أن نسبة 93.9% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لتجنب الوقوع في الأخطاء، أما نسبة 6.1% من الإجابات فكانت محايدة.

3. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (03) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.24 بانحراف معياري 0.480 وهي تقع في المجال (3.00-2.34) حيث أن نسبة 77.6% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه من بين أعمال المراجعة الداخلية هو تقييم الرقابة الداخلية للعمليات المحاسبية، أما نسبة 20.4% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

4. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (04) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.12 بانحراف معياري 0.389 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 89.8% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يعتمد المراجع الداخلي على نظام المعلومات المحاسبي وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج...الخ، أما نسبة 8.2% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

5. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (05) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.39 بانحراف معياري 0.606 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 67.3% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يعتمد المراجع الداخلي على المحاسبة التحليلية وذلك بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات، جدول حسابات النتائج...الخ، أما نسبة 26.5% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 6.1%.

6. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (06) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.33 بانحراف معياري 0.516 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 69.4% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يعتمد المراجع الداخلي على معطيات الموازنات التقديرية باعتبارها وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي، أما نسبة 28.6% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

7. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (07) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.55 بانحراف معياري 0.738 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 59.2% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه يتوفر في المؤسسة قسم مستقل ونظام للمراجعة الداخلية، وتقوم هذه المؤسسة بتوفير الموارد الكافية لقسم المراجعة الداخلية، أما نسبة 26.5% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 14.3%.

8. من خلال الجدول رقم (17) نجد أن الاتجاه العام لأفراد العينة حول العبارة رقم (08) هي موافق حيث قدرت قيمة المتوسط الحسابي بـ 1.33 بانحراف معياري 0.516 وهي تقع في المجال (2.34-3.00) حيث أن نسبة 69.4% من إجابات أفراد العينة يؤكدون على أنه درجة استقلال المراجع الداخلي

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

وموضوعيته في المؤسسة تخول له القيام بأداء مهمته على الوجه الأكمل والعمل بعيدا عن تدخلات وضغوطات الإدارة، أما نسبة 28.6% من الإجابات فكانت موافقة، أما النسبة الباقية فكانت غير موافقة وهي 2%.

وبعد قيمنا بتحليل نتائج الجدول من خلال كل فقرة على حدى نقوم الآن بالتعليق عن الفرضية الأساسية (تحاول مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي تبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبي يساعدها على بلوغ أهدافها وتعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابية ذات اهتمام بالنسبة لها، هذا لما لهذه الأداة من إسهامات في تحقيق النتائج)، وبشكل عام وذلك حسب آراء عينة أفراد عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذه الفرضية وجاء المتوسط الحسابي بقيمة 1.26، أي موافق.

الفرع الثاني: تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة الأساسية

لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة الأساسية تم الاعتماد على معامل الارتباط بيرسون كما يلي:

الجدول رقم (18-03) قيمة معامل ارتباط بيرسون بين نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية

Correlations		
	a	b
a		
Pearson Correlation	1	.377**
Sig. (2-tailed)		.008
N	49	49
b		
Pearson Correlation	.377**	1
Sig. (2-tailed)	.008	
N	49	49

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج SPSS

يظهر الجدول رقم (18-03) أن هناك علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل وهو نظام المعلومات المحاسبي والمتغير التابع هو المراجعة الداخلية بلغت قيمة معامل الارتباط 0.377 أي بنسبة 37.7% عند مستوى معنوية 0.08، وهذا يعني ان يوجد هناك ارتباط طردي ضعيف بنسبة 37.7%.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

الفرع الثالث: تحليل الانحدار الخطي البسيط لمتغيرات الدراسة الأساسية

لقياس أثر نظام المعلومات المحاسبي على المراجعة الداخلية تم الاعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط، ويفترض هذا الأسلوب وجود علاقة خطية ما بين المتغير المستقل و المتغير التابع، وبعد قياس الأثر يتم اثباته من خلال معامل التحديد (R^2) وهو نسبة تذبذب المتغير التابع والمفسر عن طريق المتغير المستقل. ويوضح الجدول التالي تقدير معلمات نموذج الانحدار البسيط من أجل قياس اثر نظام المعلومات المحاسبي على المراجعة الداخلية.

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية.

H_1 : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية

الجدول (19-03): تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبي في المراجعة الداخلية

المتغير المستقل	المتغير التابع	a	B	معامل التحديد	المعادلة
نظام المعلومات المحاسبي	المراجعة الداخلية	0.47	0.69	14%	$Y=0.47+0.69$

المصدر: من الاعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج SPSS

من خلال الجدول رقم (19-03) نجد أن هناك تأثير لنظام المعلومات المحاسبي على المراجعة الداخلية، لقد حققت هذه الفرضيات معامل تحديد مقداره 14% وهذا يعني نسبة تأثير لنظام المعلومات المحاسبي على المراجعة الداخلية بهذا المقدار والباقي لتأثير متغيرات أخرى، وهذا يدل أن التأثير ايجابي فضلا عن قيمة معامل B الموجهة بمقدار 0.69 مما يعزز قبول هذه الفرضية بمستوى ثقة 92 % وكانت معادلة الانحدار لهذه الفرضيات كالآتي:

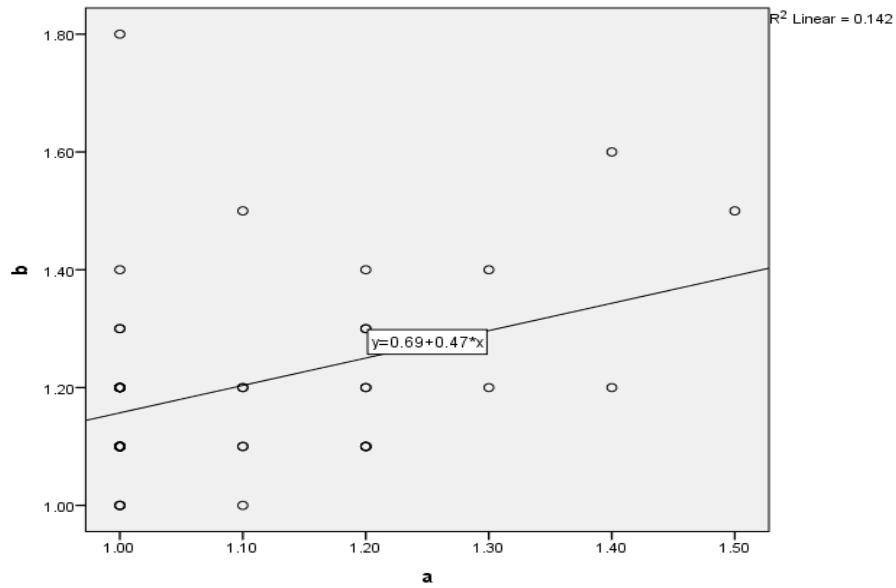
نظام المعلومات المحاسبي = $0.47 + 0.69$ (المراجعة الداخلية)

يعكس الشكل التالي تقديرات خط الاتجاه العام لأثر نظام المعلومات المحاسبي على المراجعة الداخلية

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

الشكل البياني رقم (13-03): تقديرات خط الاتجاه العام لأثر نظام المعلومات المحاسبي على المراجعة الداخلية



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على نتائج spss

ويتبين من الشكل رقم (13-03) إن شكل العلاقة كان مقبولا.

الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية

لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

خلاصة الفصل

من خلال ما تناوله هذا الفصل والمتعلق بالدراسة الميدانية وتحليل الإجابات المتوصل إليها واستنتاج النتائج المتعلقة بتحليل أسئلة الاستبيان، حاولنا تأكيد دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق المراجعة الداخلية الذي تجسد في طريقة تحضير السجلات وتقييد العمليات المحاسبية بوضوح، كذلك الالتزام بالقواعد المحاسبية لتفادي الأخطاء وتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ولبلوغ الرقابة الداخلية أهدافها وتحقيق الفعالية المرجوة منها، فان ذلك لن يتأتى إلا بتطبيق نظام المعلومات محاسبي سليم، باتخاذ كل الوسائل والإجراءات الضرورية لذلك.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

تمهيد

تمثل المراجعة الوجه المكمل للعمل المالي والمحاسبي بصفة عامة، فهي عملية منتظمة تعكس لصاحب المنشأة أو لمن يقوم بهذه المراجعة مدى صحة وصدق وموضوعية القوائم المالية الختامية في نهاية كل فترة مالية، أي مدى تطابق هذه القوائم مع الواقع الفعلي لها.

وعليه تسمح هذه العملية للمراجع من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمنشأة، ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن نبين ماهية المراجعة الداخلية من خلال التعرف على النشأة والتطور التاريخي لها، وتعريفها وخصائصها، ثم نتطرق لأهميتها، وبعدها نبين المعايير والإجراءات الأساسية التي تقوم عليها، ثم نتعرف على نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، وكيفية إنشائه، وأيضاً التعرف على تأثير التشغيل الإلكتروني على منهجية المراجعة الداخلية وعلى عمل المراجع الداخلي.

وعليه نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- مفاهيم حول المراجعة الداخلية.

- ماهية نظام الرقابة الداخلية

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية

ظهرت المراجعة الداخلية منذ حوالي ثلاثين عاماً، وبالتالي فهي تعتبر حديثة بالمقارنة بالمراجعة الخارجية ، وقد لاقت المراجعة الداخلية قبولاً كبيراً في الدول المتقدمة، واقتصرت المراجعة الداخلية في بادئ الأمر على المراجعة المحاسبية للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء إن وجدت.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية حديثة العهد مقارنة بالمراجعة الخارجية، فيعود بداية الاهتمام بالمراجعة الداخلية إلى عام 1941 حيث تم إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للمراجعة الداخلية، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير المراجعة الداخلية واتساع نطاق الانتفاع بخدماته، وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية عن طريق بذل الجهود المختلفة من أجل المضي قدماً بهذه المهنة، حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات المراجع الداخلي، وفي عام 1957 تم إجراء بعض التعديلات عليها، وفي عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف المراجعة الداخلية: "على أنها مراجعة للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحياناً، وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض". ويختلف نطاق وأهداف التدقيق أو المراجعة الداخلية كثيراً في المنشآت المختلفة وقد تتميز وخاصة في المنشأة الكبيرة بأمر متعددة لا تتعلق مباشرة بالنواحي المالية، وتعتبر أهم إنجازات معهد المراجعة الداخلية هي قيامه بوضع مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية، حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقتراح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في المراجعة الداخلية، وفي عام 1979 انتهت اللجان من أعمالها وقدمت تقريراً بنتائج دراستها وتم التصديق عليها، وهذه المعايير تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد المراجعة الداخلية والجهات التابعة له¹.

وخلال سنة 1996 تم إصدار دليل لأخلاقيات مهنة المراجعة أو (التدقيق) صادرة عن (IIA) ثم تمت صياغة دليل جديد لتعريف المراجعة الداخلية عام 1999 من قبل معهد المدققين الداخليين الأمريكي وتم تعريف نشاط المراجعة الداخلية على أنه: "نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة

¹ محمد التهامي الطاهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 7-8.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

وتحسين إنجاز الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازمة حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".¹

وفي الأردن أصدرت هيئة الأوراق المالية تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق للعمل بها منذ 1998/9/1، والمتضمن الاستجابة للمتطلبات الدولية وأيضاً لمواكبة التطور في المراجعة الداخلية والطلب من الشركات المساهمة لتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة لتشرف على المراجعة الداخلية.²

وفي عام 2001 تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة المراجعة الداخلية وتم تعريف المراجعة الداخلية على أنها: "نشاط تأكيدى مستقل وموضوعي ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة ولتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فاعلية عمليات إدارة الخطر، الرقابة والتوجيه (التحكم)". وقد كانت هناك العديد من العوامل التي أدت إلى تطور هذا النوع من المراجعة، وقد تحدث الدكتور حسين وآخرين عنها، فقد ظهرت عوامل أدت إلى تغيير نظرة الإدارة والمجتمع والمنشآت إلى المراجعة الداخلية، وأدت إلى زيادة أهميتها، ويمكننا عرض أهم هذه العوامل كما يلي:³

- حاجة الإدارة المتزايدة إلى التقارير الدورية الدقيقة.
- رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة للأطراف الخارجية.
- ظهور المنشآت ذات الفروع، وتزايد نطاق العمليات الدولية.
- التطورات التكنولوجية المتقدمة.
- تحول مهنة المراجعة الخارجية إلى مراجعة اختبارية: كان مراجع الحسابات الخارجي يقوم بمراجعة تفصيلية للعمليات كافة، عندما كان حجم المنشأة صغيراً ونشاطها محدوداً، ولكن باتساع حجمها، وتشعب عملياتها، وتعددتها، أصبح من المتعذر القيام بمراجعة شاملة، وحتى إذا كان ذلك ممكناً فإنه يتطلب وقتاً طويلاً وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، أمام هذا التحول كان لابد من أن يتوافر نظام رقابة داخلي فعال، لذلك يعد وجود مراجعة داخلية بالمنشأة من أهم أركان نظام الرقابة الداخلية الفعال.
- الزيادة في حالات فشل المنشآت وإفلاسها.
- ظهور المنشآت المالية الكبيرة.

¹ بوتيّن مجّد، المراقبة ومراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص15.

² المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، الأردن، تعليمات (3)، 1998.

³ القاضي، حسين وآخرون، "التدقيق الداخلي"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط1، 2007، ص104.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

وهنا نصل إلى أن الاهتمام المتزايد بفوائد نظام الرقابة الداخلية الجيد من قبل الإدارة، ومصاعب الحصول على نظام دقيق للرقابة الداخلية في المشاريع الضخمة، قد أدى إلى تطور المراجعة الداخلية كصيغة للرقابة على نظام الرقابة الداخلية كاملاً، حيث ظهرت المراجعة الداخلية لتقييم في نظام الرقابة الداخلية، وعليها مسؤولية الحفاظ عليه، وهذا ما أدى إلى تطور المراجعة الداخلية، وهناك أيضاً بعض العوامل الأخرى التي ساعدت على تطور المراجعة الداخلية ومنها¹:

- الحاجة إلى وسائل لاكتشاف الأخطاء والغش.
 - ظهور المنشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.
 - ظهور البنوك وشركات التأمين إلى ظهور الحاجة للمراجعة الداخلية لكي تقوم بمراجعة العمليات أول بأول.
 - الحاجة إلى كشف دورية حسابياً وموضوعياً.
- كل هذه العوامل قد ساعدت على تطور دور المراجعة الداخلية فهي حالياً المستشار الأول للمدير العام في المنشآت والمساعد الذي لا غنى عنه للمراجع الخارجي.

¹ Howard, Stettler, **Audit Principles Systems Based Approach**, 5th ed, Newgersy, USA, 1977, P81.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد، فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطور عديدة، فبعد أن كانت رقابة مالية مستمرة هدفها اكتشاف الأخطاء والغش، أصبحت تقوم على شمولية المراجعة النوعية والاستشارية لتحسين الأداء، فالمفهوم الشامل للمراجعة الداخلية يتضمن في محتواه الواسع المفاهيم التالية¹:

- نشاط داخلي مستقل داخل المنشأة تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها.
- أداة رقابية تعرض تقييم السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة.
- وظيفة استشارية لاقتراح التحسينات اللازم إدخالها.

كما تعرف المراجعة الداخلية على أنها: "مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى"².

ومن التعريف السابق ذكره نلاحظ أن نظرة الإدارة العليا في المنشآت المختلفة جعلت وظيفة المراجعة الداخلية أداة رقابة فعالة على أنشطة المنشأة وأصبحت هذه الوظيفة كصمام الأمان في يد الإدارة. لكن يتطلب منح المراجع الداخلي كافة الصلاحيات اللازمة للقيام بعمله بعيداً عن كل الضغوطات وإعطائه الاستقلالية وحرية الوصول إلى كافة إدارات المنشأة والاتصال بكافة العاملين فيها، كما يجب توفر العدد الكافي من المراجعين المؤهلين بحيث يتناسب مع الأهداف المرتبطة بدائرة المراجعة وأن تتفاعل الإدارة مع النتائج والتوصيات والاقتراحات بشكل جاد.

كما عرفها معهد المدققين الداخليين (IIA) على أن³: "المراجعة الداخلية هي وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسؤولياتهم بجدارة، حيث تقوم المراجعة الداخلية بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات

¹ دهمش نعيم، التدقيق الداخلي ومفهومه وأهدافه ونطاقه، ندوة التدقيق الداخلي الأول، سلطة الكهرباء، الأردن، 1986، ص15.

² Howard Stettler، op cit، P81.

³ Moeller Robert، modern internal auditing، New York، USA 1999، P75.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف المراجعة الداخلية إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة".

إن المراجعة الداخلية هي: "بمثابة نشاط تقييمي مستقل يتم ممارسته داخل التنظيم لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيرها من العمليات، وذلك أساساً لخدمة إدارة المشروع،... إنها تختص أساساً بتقييم عمليات نظم الرقابة الأخرى، وتتميز المراجعة الداخلية نتيجة لذلك عما يقوم به مسؤول معين من مراجعة مستند كجزء من الإجراءات الروتينية للمراجعة على أعمال الغير، إن كلاً من عملية إعداد المستند ومراجعته يعتبران جزءاً من الإجراءات الروتينية، إلا أنه إذا كان هناك مراجعة لاحقة لعملية إعداد المستندات ومراجعتها، لتحديد مدى ملائمة تلك الإجراءات فهنا يمكننا القول أنه يوجد مراجعة داخلية، والتي تعتبر أحد أهم عناصر نظام الرقابة الداخلية بمفهومه الشامل"¹.

كما عرف معهد المدققين الداخليين المراجعة الداخلية كما يلي² : "حسب نشرة عام 1997 لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي على أنها نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى".

وحسب تعريف عام 1999 لمعهد المدققين (IIA) للمراجعة الداخلية على أنها "نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهي تساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه (التحكم)"³.

وهناك تعريف آخر يقول: "المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وذلك عن طريق توفير التحليل، والتقييم، والتوصيات، والمشورة"⁴.

¹ أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، ط2، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1987، ص198.

² The Institute of Internal Auditors, Statement of Internal Auditors Responsibilities, IIA, New York, USA, 1994, p3.

³ Jaques Renard, théorie et pratique de l'audit interne, 3e edition, Edition d'organisation, Paris- France, 2000, p7.

⁴ جمعية المحاسبين القانونيين السعوديين، معايير المراجعة الداخلية، السعودية، 2004، ص1.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المطلب الثالث: خصائص و أنواع المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية عدة خصائص و أنواع نذكرها في هذا المطلب كالتالي:

الفرع الأول: خصائص المراجعة الداخلية

تمتاز المراجعة الداخلية بمجموعة من الخصائص وهي¹:

- المراجعة الداخلية وظيفة شاملة: فهي تطبق في المؤسسات وفي كل الوظائف، حيث تنصب على كل وظائف المؤسسة بهدف خدمة الإدارة.
 - المراجعة الداخلية وظيفة دورية: حيث تخضع مختلف الوحدات والمصالح التابعة لها لعمليات الفحص والتقييم بصفة مستمرة.
 - الاستقلالية: رغم أن المراجعة الداخلية وظيفة من وظائف المؤسسة إلا أنها مستقل عن باقي الوظائف الأخرى، فعلى المراجع أن يكون مستقلاً حتى يتم عمله بموضوعية.
 - تعتبر دعامة أساسية من دعائم نظام الرقابة الداخلية.
 - وظيفة تقوم بها وحدة إدارية من وحدات المؤسسة.
 - تسعى إلى ترشيد قرارات الإدارة من خلال توفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في التوقيت المناسب.
- ويمكن تناول طبيعة المراجعة الداخلية من خلال النقاط التالية:
- ✓ وظيفة استشارية أكثر منها وظيفة تنفيذية.
 - ✓ يعد نشاطها إلى جميع الرقابات الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي.
 - ✓ تعمل عمل تقييم الرقابة المحاسبية.
 - ✓ يستطيع المراجع الداخلي أن يقوم بذات المهام التي يقوم بها المراجع الخارجي خلال فترة المراجعة.

الفرع الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

من الصعب وضع حدود فاصلة لأنواع المراجعة الداخلية بسبب شمولية المراجعة لكافة العمليات في المؤسسة، وهدفها تقوم بفعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لنشاط ما².

¹ شكري معمر سعاد، دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير منشورة، علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أمجد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 54.

² عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراجحة: الأردن، 2009، ص 61-62.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

حيث أن مجال تطبيق المراجعة الداخلية واسع، إذ أنه يقوم على أساس الرقابة الداخلية للمؤسسة كما أنها تعتمد على الفحص ومدى احترام القوانين والأنظمة وبالتالي تنقسم إلى:

أولاً: المراجعة المحاسبية المالية:

لقد كان المفهوم التقليدي للمراجعة الداخلية مرتبطاً بالمعلومات المحاسبية والمالية والتأكد من دقتها وصحتها، حتى يتسنى للمؤسسة الاعتماد عليها في رسم البيانات واتخاذ القرارات الإدارية. يهدف المراجع الداخلي في إطار المراجعة المحاسبية والمالية إلى فحص ومراجعة الوثائق المالية والمحاسبية لتجنب الوقوع في الأخطاء تتعلق بتسيير حيث يعتمد المراجع الداخلي على المعطيات التالية :

1. المحاسبة العامة: وذلك من أجل التحقق من موثوقية المعلومات المحاسبية والمالية المقدمة في الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج،... الخ.
2. المحاسبة التحليلية: يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى صحة حساب التكاليف والهوامش من خلال تحليل مختلف مكونات تلك الحسابات.
3. معطيات الموازنات التقديرية: تعتبر الموازنات التقديرية وسيلة لتقييم ومراقبة الأداء المالي ومن الموازنات نجد موازنة المبيعات، موازنة الإنتاج،... الخ.
4. المعطيات الإحصائية: لها دور في إعطاء صورة حقيقية حول وضعية المؤسسة¹.

ثانياً: المراجعة الإدارية

تعتبر المراجعة الإدارية أداة لتزويد المؤسسة وغيرها من الأشخاص أو المنظمات بتقييم مستقل وموضوعي للعمليات. وفي هذا التوجه فإنها تخدم هدفين ووظيفتين هما:

- أنها تساعد على ضمان أو التأكد من وجود محاسبة للمسؤولية أو إمكانية المساءلة المحاسبية.
- أنها تمكن من تحديد الطرق والسبل الخاصة بتحسين العمليات.

إن مفهوم المراجعة يتدفق وينبع من مفهوم المساءلة المحاسبية. كما أنه يهتم بالاعتقاد والكفاءة والفعالية بالإضافة إلى تحديد صحة وسلامة العمليات والتقارير المالية. ولذلك فإن المراجعة الإدارية ذات أسس وجذور تنبع من مفهوم المساءلة المحاسبية. والتي تتحقق عن طريق توفير المعلومات إلى الإدارة العليا من أجل الحكم على أداء

¹ شكري معمر سعاد، مرجع سابق، ص55.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المرووسين بالإضافة إلى تقييم أداء الإدارة العليا والحكم عليها عن طريق إخطار السلطات التنظيمية والجمهور العام.

ولاشك فإن أهمية المراجعة الإدارية لاسيما في مراجعة نتائج البرنامج في المؤسسات الخدمية، يتم إبرازها على نحو محكم والذي أفاد بأن واحد من أكثر الإجراءات الهامة المطلوبة في إدارة المؤسسات الخدمية هي:

- مراجعة منظمة للأهداف والنتائج التي تهدف إلى تحديد تلك الأهداف والتي لم تعد تخدم غرض معين أو قد أثبتت أنها غير قابلة للتحقق وتحتاج تلك المؤسسات إلى تحديد الأداء والأنشطة غير المقنعة والتي تعتبر متقدمة أو غير منتجة أو كلاهما.

ولاشك أن المراجعة الإدارية يمكن أن توفر النظام المطلوب عن طريق التقرير وتوفير المنظور المرئي إلى الأهداف المحققة والنتائج التي تم تحقيقها وكيف قامت الإدارة بأفضل استخدام للموارد المتاحة في تحقيق أهدافها المقررة¹.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 47-48.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المطلب الرابع: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية

إن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المشروع على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة، وذلك بتزويدهم بتحليل موضوعية للبيانات وتقارير صحيحة على نشاط المشروع بوجه عام، فكان صفة الشمول هذا من صفات المراجعة الداخلية، فهي تختص بأسس نشاط من أنشطة المشروع في النواحي التي ترى الإدارة جدواها في سبيل إخلاء مسؤولياتها.

الفرع الأول: أهمية المراجعة الداخلية

تحدد أهمية المراجعة الداخلية بالدور الذي تؤديه في تدعيم الوظيفة الرقابية لإدارة المؤسسة، وتتضح بصورة خاصة من الاتجاه المتزايد خلال السنوات العشر الأخيرة والذي ينادي بضرورة تحسين الأداء الرقابي للمؤسسة، ويمكن أن نرجع ظهور هذا الاتجاه إلى ثلاث عوامل وهي زيادة حالات فشل المؤسسات وإفلاسها والتغيير في أنماط الملكية والتغيرات في المحيط النظامي الذي تعمل فيه المؤسسات.

ويلاحظ في السنوات الأخيرة ظهور العديد من حالات فشل المؤسسات خصوصا تلك الحالات التي انهارت فيها مؤسسات عملاقة ولفت ذلك أنظار المستثمرين، المشرعين، الباحثين، وغيرهم من المهتمين بمجالات الأعمال والاقتصاد، وأجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تتناول أسباب انهيار هذه المؤسسات، وخلصت إلى أن السبب الرئيسي هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة أو انخفاض جودة أداء لجان المراجعة أو غياب وظيفة المراجعة الداخلية.

من ناحية أخرى، شهدت السنوات الأخيرة تغييرا في أنماط الملكية خصوصا عند ظهور شركات المساهمة نتيجة تحول ملكية الأسهم من المستثمر الفرد إلى المؤسسات الاستثمارية، مثل صناديق الاستثمار، البنوك، وغيرها.

وأدى ذلك إلى تركيز الملكية في يد عدد قليل من المستثمرين الذين أصبح لهم تأثير فعال على مجلس الإدارة، وبدأ هؤلاء المستثمرون ينادون بضرورة التغيير في المواصفات الإدارية والإجراءات والأساليب الرقابية التي تستخدمها المؤسسات بما يحقق الحماية لمصالحهم¹.

¹ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 47-48.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

وأدت هذه التطورات في بيئة الأعمال إلى ظهور الحاجة لتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لضمان حماية حقوق المستثمرين في المؤسسات المختلفة ولعل من أبرز مظاهر التغيير في البيئة النظامية التي تعمل فيها المؤسسات والدراسات التي أثرت فيها ما يلي:

- صدور تقرير لجنة تريدواي في عام 1987 والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية، ولتحسين الرقابة والأداء الرقابي في المؤسسات، وينادي التقرير بضرورة تحسين الأداء الإداري، ووجود لجان مراجعة مستقلة وفاعلة، وإشراف دقيق للجان المراجعة للتأكد من استقلالية كل من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.
- صدور تقرير اللجنة المنبثقة عن الجمعية الوطنية لمديري المؤسسات الولايات المتحدة في عام 2000 والذي يتعلق بلجان المراجعة، وتضمن إرشادات عملية لعمل لجان المراجعة بما يحقق التحسين في الأداء الرقابي في شركات المساهمة، ولقد تبنت هيئة الرقابة والإشراف على أسواق المال بالولايات المتحدة التوصيات التي قدمتها هذه اللجنة وتم العمل بها منذ عام 2000.
- صدور عدد من التوصيات لمعهد المراجعين الداخليين في أبريل 2002 والتي قدمت إلى سوق الأوراق المالية بنيويورك والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي، والإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وضرورة إنشاء، والإبقاء على وظيفة مستقلة للمراجعة الداخلية على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين.
- صدور قانون ساربانيس أوكسلي عن الكونجرس الأمريكي في منتصف عام 2002 نتيجة حالات الانهيار في المؤسسات العملاقة والذي وضع عددا من القواعد التي يجب أن تلتزم بها مؤسسات المساهمة من حيث ضرورة إنشاء لجان المراجعة في جميع مؤسسات المساهمة، مع إلزام إدارة كل مؤسسة بإصدار تقرير ضمن التقرير المالي السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية، وتنفيذه بفاعلية، مع التأكيد على استقلالية لجان المراجعة.

وتبين هذه التوصيات والتقارير والقوانين أهمية تحسين الأداء الرقابي في المؤسسات بصفة عامة ومؤسسات المساهمة بصفة خاصة، إذ تزداد أهمية الأداء الرقابي كلما انفصلت الملكية عن إدارة المؤسسة¹.

¹ كمال الدين مصطفى الدهراوي، نجه مرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001، ص 167-168.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

الفرع الثاني: أهداف المراجعة الداخلية

من خلال هذه الأهمية يمكن تحديد أهم الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية من جهة وأهداف أفراد إدارة المراجعة الداخلية من جهة أخرى، إذ لا بد أن نميز بين هذين النوعين من الأهداف.

فإذا أردنا التطرق إلى الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية فيمكن القول بأنه بالرغم من أن الهدف الرئيسي لقسم (دائرة أو خلية) المراجعة الداخلية في أي تنظيم هو الإسهام في تحقيق الأهداف الكلية لهذا التنظيم، فإن المراجعين الداخليين يسعون بصفة أساسية إلى تحقيق الأهداف التالية¹:

- مراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية.
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف.
- تحديد مدى التزام العاملين بسياسات المؤسسة وإجراءاتها.
- حماية أصول المؤسسة.
- منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع.
- القيام بمراجعات منتظمة ودورية للأنشطة المختلفة ورفع تقارير النتائج والتوصيات إلى الإدارة العليا.
- تحديد مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات الحكومية الاجتماعية.
- تقييم أداء الأفراد بشكل عام.
- التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجية.
- المشاركة في تخفيض التكاليف ومنع الإسراف والتبذير ووضع الإجراءات اللازمة لها.

¹ عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993 ، ص21.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

ويمكن تقسيم هذه الأهداف إلى¹:

أولاً: أهداف الحماية

حيث يتم القيام بأعمال الفحص والمطابقة بين الأداء الفعلي والمعايير الموضوعة مسبقاً لكل من:

- سياسات المؤسسة.
- الإجراءات المحاسبية.
- نظم الضبط الداخلي.
- سجلات المؤسسة.
- أصول المؤسسة.
- أنشطة التشغيل.

ثانياً: أهداف البناء (التطوير)

يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة رقابية علاجية وإرشادية إذ يتم اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص ولمطابقة وتقديم النصح للإدارة من أجل اتخاذ قرارات سلمية وفعالة، وعلى ذلك يعمل المراجع الداخلي على فحص ومراجعة وتتبع وتحديد وتحليل النتائج الإيجابية والسلبية، ووضع الحلول لها والقيام بعملية التشخيص الممكنة، أين يتم تحديد نقاط القوى والضعف ورفع كل هذا بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة، وبالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية والمالية يقوم المراجع الداخلي بـ:

- تحقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة.
- التحقق من حماية الأصول.
- اقتراح ما من شأنه تطوير وتحسين الأداء.

كما يمكن أن نقسم هذه الأهداف بحسب ما يصبوا المراجع الداخلي إلى تحقيقه إلى مداخل مختلفة:

- مدخل مراجعة مدى الالتزام.
- مدخل مراجعة العمليات.
- مدخل مراجعة مدى الالتزام:

¹ فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 46.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

تهدف (المراجع) عملية المراجعة من هذا المدخل إلى التحقق إذا كان العاملون في المستويات الإدارية المختلفة، قد التزموا بنص الأوامر والتعليمات الصادرة عن الإدارة العليا واتبعوا الإجراءات المناسبة في تنفيذ واجباتهم، وتتم هذه المراجعة من خلال ثلاث مستويات هي:

1. مستوى التحقق:

بموجب هذا المستوى يبحث المراجع عن أدلة وبراهين تثبت صحة أية عملية يراجعها، ويحرص المراجع هنا على جمع معلومات من أعمال المؤسسة من جهة خارجية محايدة مثل:

– شهادة الرصيد الصادرة عن البنوك.

– رسائل وأجوبة المدينين والدائنين.

– إعادة تقييم الممتلكات من قبل متخصصين.

2. مستوى المراجعة المستندية:

يعتمد المراجع في هذا المستوى على المستندات التي تثبت صحة القيود والمطابقة القانونية للشروط والواجبات المتبع في المعاملات والعمليات، وبموجب هذا المستوى لا يفحص المراجع أكثر من السجلات والدفاتر والوثائق¹.

3. مستوى مراجعة النظم:

يركز المراجع وفقا لهذا المستوى على النظام نفسه، فيأخذ كل نظام على حدى، ويفحصه وقيمه ويحاول ربطه مع النظم الأخرى، وذلك للتحقق من أن النظم الموضوعة تعمل بشكل صحيح، وأنها تحقق الغرض الذي وضعت من أجله وأنها لا تتعارض في الأهداف.

ثالثا: مدخل مراجعة العمليات

يسعى المراجع في مراجعته للعمليات إلى الحصول على أدلة وقناعات تثبت ارتفاع كفاية العمليات، وفعالية السياسات والإجراءات ووسائل الرقابة المتبعة لتدعيم كفاءة تلك العمليات.

وبشكل أساسي فإن هذه المراجعة تشتمل على فحص و تقييم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

¹ فتحي رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص101.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

يتبع المراجع الداخلي في مراجعة العمليات مستويين لتحقيق غايات المراجعة وهما:

1. المستوى التنظيمي:

يركز المراجع الداخلي في هذا المستوى اهتماماته على الوحدة التنظيمية، حيث يخضع جميع عملياتها وأنشطتها لمراجعتها وتحليله وتقييمه، ويشمل فحصه مراجعة أهداف وخطط وأساليب وإجراءات هذه الوحدة، ولكنه لا يخرج بفحصه عن الحدود التنظيمية لهذه الوحدة.

2. المستوى الوظيفي:

يتبع المراجع الداخلي في هذا المستوى العملية أو النشاط محل المراجعة من بداية العملية أو النشاط إلى نهايته، وحتى إن اخترقت إجراءات هذه العملية الحدود التنظيمية للوحدات المختلفة، فالعمليات كثيرا ما تشترك في إنجازها أكثر من وحدة تنظيمية، وعلى المراجع أن يقوم بفحص جميع الإجراءات التي تمت في المراحل التي قطعتها في مختلف الوحدات التنظيمية، ومن أمثلة العمليات التي تراجع عمليات الشراء، البيع وإصدار الأوراق المالية¹.

¹ فتحى رزق السوافيري وآخرون، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المبحث الثاني : ماهية نظام الرقابة الداخلية

إن الرقابة الداخلية في المؤسسة تهتم بتحديد السلوك العام للتسيير الذي يهدف إلى الاحترام الصارم للقوانين، كما يعتبر مصدر الثقة في المؤسسة، وتهدف الرقابة الداخلية إلى إدراك وكشف الأخطاء وتحديد الانحرافات وإعطاء طرق تصحيحها وكل هذا يكون بطرق عملية وسريعة وكذلك التأكد من أن التسجيل المحاسبي والجرد قد تم القيام بهما من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة.

وقد تناولنا في هذا المبحث تعريف نظام الرقابة الداخلية وأهميته وأهدافه وأنواعه.

المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية

تعددت المفاهيم التي تناولت نظام الرقابة الداخلية بتعدد مراحل التطور التي مر بها هذا النظام ومن أهم المفاهيم نذكر ما يلي:

التعريف الأول:

عرف الصحن ونور: نظام الرقابة الداخلية هو تخطيط التنظيم الإداري المشروع وما يرتبط به من وسائل أو مقاييس تستخدم داخل المشروع للمحافظة على الأصول، اختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاءة الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم¹.

أي أن نظام الرقابة الداخلية هو عبارة عن تخطيط وتنظيم واختبار لدقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها وذلك لتطبيق خطط المؤسسة.

التعريف الثاني:

يدور مفهوم الرقابة الداخلية حول إيجاد أساليب مختلفة لعملية التقييم الداخلي لأنشطة وبرامج المشروع أو الوحدة أو الإدارة المعنية، حيث تتضمن هذه الأساليب مختلف نواحي هذه الأنشطة والبرامج، وتمثل الرقابة الداخلية بصفة عامة أداة لخدمة الإدارة في مجال قياس وتقييم مدى فاعلية أدائها من ناحية ومدى فاعلية أنواع وأدوات الرقابة الأخرى من ناحية أخرى.

¹ محمد التهامي طواهر، ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص34.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

وفي هذا التعريف يرى أن الرقابة الداخلية هي عبارة عن أساليب للتقييم الداخلي للأنشطة وإنها تمثل أداة لقياس وتقييم للإدارة وكذا مدى فعالية أنواع الرقابة الأخرى¹.

التعريف الثالث:

لقد عرفت لجنة طرائق المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين A.I.C.P.A الرقابة الداخلية على أنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من وقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة².

التعريف الرابع:

صدرت عن هيئة الخبراء المحاسبين المقبولين الفرنسية التعريف التالي:

الرقابة الداخلية هي مجموع الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحماية من جهة، إلى تطبيق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء، من جهة أخرى، وإلى يطبق تعليمات الإدارة، وتدعيم تحسين الأداء من جهة أخرى. وتبثق طرائق كل نشاط وإجراءاته من داخل المؤسسة للمحافظة على استمراريته³.

ومن هنا نستنتج الرقابة الداخلية تخطيط وتنظيم تستخدم للمحافظة على أصول اختيار البيانات ومدى درجة الوثوق مع الاعتماد عليها. كما أن الرقابة الداخلية تعطي أساليب من أجل تقييم فعالية الأداء، التأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وزيادة تشجيع العاملين وتدعيم أدائهم من أجل استمرارية المؤسسة.

¹ حسين القاضي، حسين دحوح، أساليب التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999، ص242.

² محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص84.

³ خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص176.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المطلب الثاني : خصائص نظام الرقابة الداخلية:

حتى يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً يجب أن تتوفر فيه الخصائص التالية¹:

1. الخطة التنظيمية

تعتبر الخطة التنظيمية أحد الوسائل الأساسية التي نستطيع من خلالها ترجمة السلوك التسيير للمؤسسة في الفترات القادمة سواء كان يحوي قرارات إستراتيجية فنية أو تكتيكية، لذلك يمكن أن ننظر إلى هذه الوسيلة بعمق من خلال إبراز فيها الإمكانيات المادية والبشرية الممكنة لتحقيق ما تصبوا إليه المؤسسة، إلا أنه ينبغي تبني هذه الخطة على ضوء الاستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل. فالخطة التنظيمية تختلف من مؤسسة إلى أخرى، ولكن يجب أن تكون الخطة مرنة في كل الحالات لمقابلة أي تطور أو تغير في المستقبل، كما يجب أن تكون واضحة وبسيطة للعاملين داخل المؤسسة، وتمثل العناصر الأساسية للخطة التنظيمية في:

- تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.
- البحث عن كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية.
- حماية الأصول من خلال تقييم العامل المهني الوظيفي داخل المؤسسة.

2. النظام المحاسبي

يتميز نظام الرقابة الداخلية الفعال بخصائص أساسية تتمثل في ضرورة وجود نظام محاسبي سليم يكفل للمؤسسة سبل الرقابة من أجل تحقيق:

- الرقابة على سجلات التشغيل وتنفيذ العمليات التي تمثل مصادر تدفق البيانات والمعلومات.
- تبويب البيانات ووضع دليل لها، بحيث إذا تم إعداد هذه الأخيرة بعناية فمن شأنه أن يسهل إعداد القوائم المالية ويمكن من تحقيق درجة كبيرة من التوحيد في تسجيل العمليات الحسابية خاصة إذا تم مصاحبة هذا الدليل بكتيب يمكن من خلال توضيح الحسابات والقيود التي يجب إجراؤها. تصميم سجلات بطريقة مناسبة ويجب أن توضح الإجراءات الخاصة بتداول هذه السجلات التي تم حفظها.

¹ شكري معمر سعاد، مرجع سابق، ص 98-99.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

3. مستويات الأداء

فسلامة كل قسم يؤثر على فعالية الرقابة الداخلية وعلى كفاءة العمليات الناتجة عن مستويات الأداء، حيث تمد الإجراءات الموضوعية كل الخطوات التي تتضمن دقة اتخاذ القرارات وتسجيلها، وذلك من خلال تقييم الواجبات والمسؤوليات بحيث يقوم موظف بمراجعة دقة العمل واكتشاف الأخطاء.

4. كفاءة الأفراد:

لا تعتمد فعالية نظام الرقابة الداخلية على تنظيم إداري محاسبي سليم فقط، ولكن يجب أن يتوفر لها مجموعة من الأفراد الأكفاء الذين يقومون بأدوارهم وذلك عن طريق تكوين موظفي ورؤساء الإدارات الذين يقومون بتنفيذ الإجراءات الموضوعية بطريقة اقتصادية وفعالة. ومن هذه الخصائص نستنتج أن نظام الرقابة الداخلية يتكون من¹:

أ. الإستراتيجية: وتتكون من مجموعة الوسائل والعمال الأساسية التي تمكن المؤسسة من بلوغ أهدافها فهي تأخذ بعين الاعتبار:

✓ الوسائل البشرية: تتركز على الأداء والكفاءة المهنية والتمهين.

✓ الوسائل المالية: تتركز على معرفة ما إذا كانت الميزانية المؤسسة مناسبة مع تطلعاتها.

✓ الوسائل التقنية: تتمثل في التحقق ما إذا كانت تقنيات التسيير، التقنيات التجارية ومشابه ذلك للمؤسسة تتطابق مع أهدافها.

ب. نظام القيادة: يتمثل في لوحة القيادة التي تحتوي على مجموعة المعلومات والمؤشرات التي تساعد على:

✓ تحليل وقياس الانحرافات.

✓ القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

✓ التنظيم.

¹ نفس المرجع، ص 99.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

قبل القيام بإجراء الرقابة على المؤسسة يجب أن يكون لها مبدئياً تنظيم جيد بحيث يتكون من ثلاث مبادئ أساسية هي:

- التأقلم (التكيف) مع التغيرات.

- الموضوعية.

- الفصل بين المهام.

وهذا على أساس العناصر التالية:

الهيكل التنظيمي: حيث يساعد المراجع على فهم ومعرفة طريقة عمل المؤسسة الذي يقارنها بعد ذلك بالوثائق.

تحديد المركز: يجب أن تكون هناك علاقة ترابط وتكامل بينها وبين الهيكل التنظيمي.

العنصر المادي الذي ينظم المحيط: تساهم الوسائل المادية لا محالة في سير العمليات، حيث أن ضمان حماية هذه الوسائل هو جزء لا يتجزأ من إجراء الرقابة الداخلية.

الإجراءات: فكل مؤسسة تقوم بتحديد التعليمات الدائمة المطبقة لكل المهام، هذه الإجراءات يجب أن تكون مكتوبة وبطريقة صحيحة.

تلقي الصلاحيات والتصرفات: حيث يقوم المراجع بالتأكد من أن كل عضو من المؤسسة يعرف حدود وظيفته في إطار تفويض الصلاحيات والمهام.

الرقابة الاستشارية: هي مسار للرقابة المستمرة يتكفل بها كل مسؤول حسب مكانته ووظيفته في الهيكل التنظيمي¹.

¹ نفس المرجع، ص100.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المطلب الثالث: أنواع نظام الرقابة الداخلية

ينقسم نظام الرقابة الداخلية إلى عدة أنواع نذكرها كالتالي¹:

1. الرقابة المحاسبية: وتتمثل الرقابة المحاسبية في الإجراءات التي تتعلق بحماية الأصول وضمان

دقة وسلامة السجلات المحاسبية ومطابقة الأصول المدرجة بدفاتر وسجلات المؤسسة مع الأصول الموجودة بالفعل في أقسام المؤسسة المختلفة ومخازنها.

وتعتبر الإدارة المالية أو إدارة الحسابات بالمؤسسة مسؤولة عن وضع نظام سليم للرقابة المحاسبية بهدف حماية الأصول وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها. وتهدف الرقابة المحاسبية إلى التحقق من أن كل عمليات المؤسسة قد تم تنفيذها وفقا لنظام تفويض السلطة الملزم والمعتمد من الإدارة، وأن كل عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في دفاتر المنشأة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي التحقق من دقة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير والقوائم المالية.

2. الرقابة الإدارية: تتمثل الرقابة الإدارية في كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة

بالكفاءة التشغيلية والالتزام بالسياسات الإدارية، أي أن الهدف من الرقابة الإدارية التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في الشركة والتحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها إدارة الشركة.

وترتبط الرقابة الإدارية بالأقسام التشغيلية في المؤسسة وليس في الإدارة المالية وذلك نظرا لعدم ارتباط الرقابة الإدارية بصورة مباشرة بالسجلات والدفاتر المالية.

3. الضبط الداخلي: وهو خطة تنظيمية تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم أساسا

بتعزيز الكفاءة في حماية أصول وممتلكات المشروع من الاختلاس أو السرقة أو الضياع أو سوء الاستعمال وما ترتبط به من وسائل أو مقاييس هدفها ضبط عمليات المشروع ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وذلك بجعل كل موظف يراجع عمل الموظف الآخر لضمان حسن سير الأعمال وعدم حدوث أخطاء أو تلاعب بأصول وممتلكات المؤسسة ويعتمد على تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والفصل بين الأعمال التنفيذية بحيث لا يعهد لموظف واحد بتنفيذ العملية كاملة من بدايتها حتى نهايتها.¹

¹ عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005-2006 ص58.

² نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2009، ص171.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

الجدول رقم (02-02): الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الإدارية

وجه المقارنة	الرقابة المحاسبية	الرقابة الإدارية
المهدف من الرقابة	- حماية الأصول من السرقة والضياع والاختلاس وسوء الاستخدام. - التحقق من دقة المعلومات المالية الواردة في القوائم والتقارير المالية.	- التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية. - التحقق من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي وضعتها إدارة الشركة.
طبيعة عملية الرقابة	- التحقق من تنفيذ عمليات المنشأة وفقا لنظام تفويض السلطة الملائم والمعتمد من الإدارة. - التحقق من أن عمليات المنشأة قد تم تسجيلها في الدفاتر والسجلات طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	- التحقق من تنفيذ وتطبيق الإجراءات والسياسات الإدارية.

المصدر: عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، مرجع سابق، ص 60.

يهدف هذا الجدول للمقارنة بين الرقابة من الوجهة المحاسبية من جهة ومن الوجهة الإداري من جهة أخرى لكي لا يكون هناك اختلاط بينهما¹.

¹ نواف محمد عباس الرواحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2009، ص 171.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

المطلب الرابع: أهداف نظام الرقابة الداخلية

من أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية ما يلي¹:

1. **التحكم في المؤسسة:** إن التحكم في الأنشطة المتعددة للمؤسسة وفي عوامل الإنتاج

داخلها وفي نفقاتها وتكاليفها وعوائدها وفي مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه المؤسسة، ينبغي عليها تحديد أهدافها، هيكلها، طرقها، وإجراءاتها من الوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

2. **حماية الأصول:** وذلك من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول،

إن هذه الحماية تمكن المؤسسة من الإبقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذا دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة ضمن السياسة العامة للمؤسسة.

3. **ضمان نوعية المعلومات:** وذلك من خلال اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات

الحاسبية في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في المعلومات، بيد أن تجهيز هذه البيانات الحاسبية تتم عبر نظام المعلومات الحاسبية الذي يتصف بالخصائص التالية:

- إدخال العمليات التي سجلت إلى البرنامج الآلي والتأكد من البيانات المتعلقة بها.
- تسجيل العمليات من المصدر وفي أقرب وقت ممكن.
- تبويب البيانات على حسب صنفها وخصائصها في كل مرحلة من مراحل المعالجة.
- احترام المبادئ الحاسبية المتفق عليها والقواعد الداخلية للمؤسسة من أجل تقديم المعلومات الحاسبية.

4. **تشجيع العمل بكفاءة:** إن إحكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائله داخل المؤسسة يمكن

من ضمان الاستعمال الأمثل والكفء لموارد المؤسسة، ومن تحقيق فعالية في نشاطها من

¹ محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 90-92.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

خلال التحكم في التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا، غير أن نظام الرقابة الداخلية لا يعطي للإدارة بعض الضمانات وفقط بل يعطي تحسنا في مردودية المؤسسة.

5. تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية: إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامر الجهة المديرة، لأن احترام السياسات الإدارية من شأنه أن يحقق للمؤسسة أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية¹.

¹ مُجَدُّ التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سابق، ص 92.

الفصل الثاني: الاطار النظري للمراجعة الداخلية

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكننا أن نخرج بخلاصة عامة أن الرقابة الداخلية ليست وظيفة كما يدعي البعض، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات والنظم الموضوعة من طرف المسؤولين على جميع المستويات والتي الهدف منها هو التحكم في أنشطة المؤسسة.

ولضمان مصداقية ومتابعة هذا النظام وجب وجود خلية تسهر على التقييم الدائم والمستمر ألا وهي خلية المراجعة الداخلية التي الهدف منها هو تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل تحسينه وتطويره وذلك بتقديم توصيات واقتراحات ملائمة ومناسبة لحاجة هذا النظام.

ولتحقيق هذا الهدف وجب وجود عدة نقاط هامة منها أن خلية المراجعة الداخلية وجب أن تكون في قمة هرم السلطة بالمؤسسة حتى تتمكن من القيام بالمهام الموكلة لها بدون ضغط أو لأنها تنتقد كل شيء ولا تؤمن بالخطوط الحمراء مهما كان، وهذا الشرط يكون يكاد يكون معدوم في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية سواء أكانت عمومية أو خاصة، مما يجعل وظيفة المراجعة الداخلية في الجزائر حبر على ورق.

المراجع

أولا - باللغة العربية:

• الكتب:

1. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2004.
2. لمين العلوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2003 - 2004.
3. أحمد نور، مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية والعملية، ط2، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1987.
4. القاضي، حسين وآخرون، "التدقيق الداخلي"، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ط1.
5. السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
6. السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2004.
7. إبراهيم الجزراوي وعامر الجناحي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
8. إيمان فاضل السمرائي، هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
9. بوتين محمد، المراقبة ومراجعة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
10. حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
11. حسين القاضي، حسين دحدوح، أساليب التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1999.
12. خالد امين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
13. دهش نعيم، التدقيق الداخلي ومفهومه وأهدافه ونطاقه، ندوة التدقيق الداخلي الأول، سلطة الكهرباء، الأردن، 1986.

14. زياد عبد الحليم الذبية ونضال محمود الرمحي وعمر عيدي الجعدي، نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
15. زياد هاشم يحيى السقا وقاسم إبراهيم الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحداثة للطباعة والنشر، العراق، 2003.
16. سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، ط1، دار المناهج، عمان-الأردن، 2000.
17. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2001.
18. عامر إبراهيم قندلجي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2009.
19. عبد الرزاق مُجَدَّ القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
20. عبد الفتاح الصحن، مبادئ وأسس المراجعة علما وعملا، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
21. عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2005-2006.
22. عطا الله أحمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الراية: الأردن، 2009.
23. فتحي رزق السوافيري وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
24. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
25. كمال الدين مصطفى الدهراوي، مُجَدَّ مرايا، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 2001.
26. ليلي حسام الدين، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، جمهورية مصر العربية، 2011.
27. مُجَدَّ التهامي الطاهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

28. مُجَدَّ يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2001.
29. مزهر شعبان العاني، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، 2008.
30. نضال مُجَدَّ الرمحى، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2011.
31. نواف مُجَدَّ عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر، عمان، 2009.

• المقالات:

1. أحمد لعماري، (طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة مُجَدَّ خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، نوفمبر 2001.

• الرسائل الجامعية:

1. بشير كاوجة، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الداخلي في المؤسسات الإستشفائية العمومية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2012-2013.
2. زمرة أسماء، دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة مُجَدَّ خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012 - 2013.
3. سعد بن البار، دور نظام المعلومات الحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2009/2010.
4. شدرى معمر سعاد، دور المراجعة المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير منشورة، علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة، جامعة أُمَّجَدَّ بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
5. ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2003.
6. لمين العلوطي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2003 - 2004.
7. ياسع ياسمين، دراسة اقتصادية لأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الأداء الاقتصادي للمنظمة، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2010-2011.

• الوثائق الأخرى:

1. المملكة الأردنية الهاشمية، هيئة الأوراق المالية، الأردن، تعليمات (3)، 1998.

2. جمعية المحاسبين القانونيين السعوديين، معايير المراجعة الداخلية، السعودية، 2004.
3. مُجَدُّ الهاشمي وحسام مسعودي، مداخله بعنوان دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، 2013.
4. وليد ناجي الحياي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

ثانياً - باللغة الأجنبية:

• **Books:**

1. Moeller Robert, modern internal auditing, New York, USA, 1999.
2. Howard, Stettler, Audit Principles Systems Based Approach, 5th ed. Newgersy, USA, 1977.

1. طرح الاشكالية:

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من التحديات نتيجة ما يشهده عالم الأعمال من تطور سريع وعميق في مجالات عدة تنعكس بشكل أو بآخر على هذه الأخيرة وتجعلها في صراع دائم مع محيط يتميز بمنافسة شديدة، ليس بالضرورة لتحقيق تقدمها وازدهارها ولكن غالبا حفاظا على بقائها واستمراريتها. وكان صلب هذا التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات وما سايه من تغير في المفاهيم وظهور لموارد جديدة أصبح لزاما على المؤسسة التحكم فيها واستغلالها على أحسن وجه لتحقيق رقيها، وعلى رأسها مورد المعلومات الذي يعتبر عنصرا استراتيجيا في عملية تسيير المؤسسة، كما أنه يتطلب فعالية وكفاءة في التعامل معه وهذا لا يتحقق إلا بتوفر تكامل وتجانس بين جميع مستويات المؤسسة وبين كل أنظمتها الوظيفية.

تتكون المؤسسة من عدة نظم وظيفية تعمل في تناسق تام وذلك من خلال ضمان فعالية العمليات والأنشطة والسيطرة على الكم الهائل من المعلومات الناتج عنها من جهة، وتزويد المسيرين بمعلومات دقيقة في الوقت وبالشكل المناسب لاتخاذ القرارات الملائمة من جهة أخرى، بهدف تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.

ومن أهم وأقدم هذه الأنظمة الوظيفية نجد نظام المعلومات المحاسبي الذي يعد عنصر هاما في تحديد كفاءة وفعالية المؤسسة للحفاظ على استمراريتها ونموها في ظل المنافسة الشديدة التي تواجهها.

ويلعب نظام المعلومات المحاسبية بشكل واضح وبارز دورا هاما بشأن تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية، وتوفير المعلومات اللازمة وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وكذا استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة، ونظرا لكبر المؤسسات ووظائفها نتجت الحاجة للمراجعة الداخلية، وهذا لظهور صعوبة في الرقابة على المؤسسات.

إن المراجعة الداخلية تهدف إلى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية للقيام بتسيير عقلائي داخل المؤسسة وذلك من خلال متابعة مدى فعالية الأدوات الرقابية المستخدمة، كما تهدف المراجعة الداخلية إلى التأكد من الدقة المحاسبية والحفاظة على أصول المؤسسة ومراجعة مختلف البيانات الناتجة عن العمليات المستمرة واليومية المتعلقة بنشاطات المؤسسة (عمليات الشراء، البيع، الأجور...) والتي تعتبر مخرجات الأنظمة الوظيفية الأخرى ويقوم بتسجيلها ومعالجتها وعرضها في حسابات المتعلقة بالوثائق المحاسبية.

مقدمة

إن صحة ودقة هذه المعلومات المحاسبية ومدى تعبيرها عن الوضعية الحقيقية للمنشأة يتطلب مراقبة السير العادي للعمليات المرتبطة بالأنظمة الوظيفية وتقييم دائم للإجراءات والسياسات التي تهدف إلى تسيير البيانات المتعلقة بها وذلك بالرجوع إلى مصادر البيانات المحتواة فيها. وهنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في فعالية المراجعة الداخلية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي؟

2. التساؤلات الفرعية:

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية لابد من طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- أ. هل يمكن أن يساهم نظام المعلومات المحاسبي في تحسين المراجعة الداخلية؟
- ب. هل تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي بتطبيق المراجعة الداخلية تحت نظام الرقابة الداخلية؟
- ت. هل تعتمد مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي على نظام معلومات محاسبي بمقوماته الأساسية؟ وهل كانت هناك نتائج فعلية ساهمت المراجعة الداخلية في تحقيقها على هذا النظام؟

3. الفرضيات:

- أ. إن الاعتماد على المراجعة الداخلية بجميع مقوماتها من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تفعيل القرارات المتخذة على جميع المستويات بناء على نظام معلومات محاسبي فعال يعمل على تحقيق الأهداف المسطرة من قبل المؤسسة.
- ب. تسهر مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي على تطبيق المراجعة الداخلية وهاته الأخيرة يجب أن تتماشى مع معايير متعارف عليها.
- ت. تحاول مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي تبني نظاما فعالا للمعلومات المحاسبي يساعدها على بلوغ أهدافها وتعتبر المراجعة الداخلية أداة رقابية ذات اهتمام بالنسبة لها، هذا لما لهذه الأداة من إسهامات في تحقيق النتائج.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة لعدة أسباب نذكر منها:

الأسباب الموضوعية:

* أهمية المعلومة التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة وضرورة التقييم الدائم للإجراءات المتبعة، للحصول على معلومات موثوق فيها إلى جانب تفادي واكتشاف أي شكل من أشكال الأخطاء والغش.

* تحسيس بأهمية الموضوع فهو من وجهة يتطرق لنظام المعلومات المحاسبية ومن جهة أخرى يتطرق للمراجعة الداخلية وعملها.

* تعمل الرقابة الداخلية على تقييم وكشف النقائص والأخطاء.

الأسباب الشخصية:

* التخصص في ميدان الفحص والمحاسبة.

* أفاق عمل مستقبلية بتطوير الثقافة العلمية في الموضوع.

* التداول الكبير للمراجعة ونظم المعلومات المحاسبية في مناهج الدراسة.

5. أهداف البحث:

- محاولة جعل مفهوم واضح لهذا النظام وطرق استخداماته.
- محاولة إبراز درجة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية.
- توضيح الأساليب التي من شأنها أن تزيد فعالية الرقابة الداخلية في المؤسسة.

6. أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على أهمية قيام نظام المعلومات المحاسبية بضمان قدر أكبر من الثقة والدقة في المعلومات المحاسبية وما ينجر عنه من مراقبة لمختلف الأنظمة الوظيفية في المنظمة باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات البيانات والتي تعتبر مدخلات لنظام المعلومات المحاسبي، وهو ما يستلزم التعمق في دراسة النظام والإجراءات التي تتحكم في تسيير تنقل البيانات والمعلومات فيما بينها.

7. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: ستكون الدراسة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي منطقة 400 سكن.
- الحدود الزمنية: التبرص كان من الفترة الممتدة من (2017/04/11 إلى 2017/04/28).

8. منهج الموضوع:

- **المنهج الوصفي:** للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي يمكننا من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام المعلومات المحاسبي بالإضافة إلى منهج دراسة ميدانية (استبيان) الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة.
- **المنهج الإحصائي:** لقد تم إعتداد المنهج الإحصائي في دراستنا الميدانية على الخصوص في تشكيل الجداول ومختلف النسب الكمية كالتكرارات والإحصائيات وتم إستخدام برنامج spss لغرض معالجة و تحليل الإستبيان.

9. الدراسات السابقة:

- أ. دراسة (عياطي محمد أمين 2008): قدمت الدراسة لنيل شهادة مجاستر الدولة من كلية الإقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، تحت عنوان "مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية"، وعالجت الدراسة إشكالية كيف يساهم نظام الرقابة والمراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي بهدف ضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية.
- ب. دراسة (طرابلسي سليم 2009): قدمت الدراسة لنيل شهادة مجاستر الدولة من كلية الإقتصاد وعلوم التسيير بجامعة باتنة، تحت عنوان "تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية دراسة حالة مؤسسة صوفية سوق اهراس"، وعالجت الدراسة إشكالية كيف يساهم تفعيل نظام المعلومات المحاسبي لضمان صحة ودقة المعلومات المحاسبية وكفاءة وفعالية عملية اتخاذ القرار للإدارة ومختلف الأطراف الخارجية في المؤسسة الجزائرية بصفة عامة وفي وحدة LASA بصفة خاصة .
- ت. دراسة (زين يونس 2009): قدمت الدراسة لنيل شهادة مجاستر الدولة من كلية الإقتصاد وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، تحت عنوان "تفعيل المراجعة الداخلية عن طريق النظام المحاسبي المالىدراسة وحدة -وحدة تسيير المنتج- للمؤسسة الوطنية لسيارات الصناعية"، وعالجت الدراسة إشكالية كيف نتمكن من تفعيل المراجعة الداخلية وفق المتطلبات المنصوص عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري.

10. صعوبات الموضوع:

- سوء استقبال بعض الموظفين في مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي.
- قلة الموظفين بالمؤسسة سالفه الذكر.

11. هيكل البحث:

لمحاولة إعطاء قدر كافي للموضوع، وبغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة و التأكد من صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول و كل فصل ينفرد بتمهيد و خلاصة كالتالي:

- **الفصل الأول: (الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي):** تناولنا فيه الجانب النظري للدراسة وقصد الإلمام بأكبر قدر ممكن من المعلومات الخاصة بنظام المعلومات المحاسبي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية حول نظام المعلومات، و نظام المعلومات المحاسبي في المبحث الثاني، و إلى مكونات نظام المعلومات المحاسبي في المبحث الثالث.
- **الفصل الثاني: (الإطار النظري المراجعة الداخلية):** جاء هذا الفصل متضمنا في طياته حول الإطار النظري للمراجعة الداخلية و قمنا بتقسيمه إلى مبحثين ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المراجعة الداخلية، و إلى ماهية نظام الرقابة الداخلية في المبحث الثاني.
- **الفصل الثالث: (الدراسة الميدانية):** تم تخصيص هذا الفصل لمحاولة إسقاط المفاهيم النظرية على واقع مؤسسة اتصالات الجزائر - فرع الوادي- حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تقديم مؤسسة اتصالات الجزائر وبعض الوكالات التابعة لها، و إلى الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية في المبحث الثاني، و أخيرا إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية في المبحث الثالث.

المخلص

تتناول الدراسة دور نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق فاعلية المراجعة الداخلية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي، وكانت مشكلة البحث الأساسية في الدور الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبي لتحقيق فاعلية المراجعة الداخلية، حيث برزت الحاجة إلى نظام المعلومات المحاسبي في مجال المراجعة منذ القدم، فبدون وجود نوع من أنواع المراجعة يصبح من الصعب على المؤسسة حماية أصولها أو الاعتماد على سجلاتها.

لذلك سوف نحاول شرح مفهومي نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية إلى جانب تحليل قائمة الاستبيان في الفصل الثالث للتحقق من صحة الفرضيات نظرا لأهميته البالغة، ولهذا الغرض تم استخدام النسب المؤوية والتكرارات، وتوصلت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضيات وعدد من النتائج أهمها: إن فاعلية المراجعة الداخلية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي تقاس بمدى قدرتها على إتباع نظام معلومات محاسبي سليم، يترجم من خلال طريقة تحضير وتقييد العمليات المحاسبية ومدى الالتزام بالقواعد المحاسبية.

الكلمات الافتتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية

Abstract:

The study deals with the role of accounting information system in achieving the effectiveness of Internal Audit (Algeria Telecom Corporation in El Oued), and the problem of basic research represented in the role of accounting information system to achieve the effectiveness of internal Audit, where the need arose to the accounting information system in the field of Audit since ancient times, Without a kind of censorship it becomes difficult to protect the assets of the institution or rely on their records.

So we will try to explain the concepts of accounting information system and internal Audit as well as analysis of the list of the questionnaire in the Third quarter to validate the assumptions due to its great importance, and for this purpose has been to use percentages and duplicates, The study to validate the assumptions and a number of the most important results: The effectiveness of the internal Audit of the institution Algeria Telecom Corporation in El Oued is measured by its ability to follow sound

accounting system translates through the method of preparation and restriction of accounting operations and compliance.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	شكر وعرفان
II	الإهداء
III	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول والأشكال
أ-هـ	مقدمة
33-02	الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي
02	تمهيد
12-03	المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات
05-03	المطلب الأول: المعلومات والبيانات والعلاقة بينهما
07-06	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص نظام المعلومات
09-08	المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات والبنية التحتية
12-10	المطلب الرابع: المحاسبة من تقنية إلى نظام معلومات
20-12	المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي
15-12	المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه
18-16	المطلب الثاني: وظائف وفروع نظام المعلومات المحاسبي
20-19	المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي
32-21	المبحث الثالث: عناصر نظام المعلومات المحاسبي وخطوات تصميمه
28-21	المطلب الأول: مكونات نظام المعلومات المحاسبي
31-29	المطلب الثاني: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي
32	المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي
33	خلاصة الفصل
59-35	الفصل الثاني: الإطار النظري للمراجعة الداخلية
35	تمهيد
49-36	المبحث الأول: مفاهيم حول المراجعة الداخلية
38-36	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة الداخلية
40-39	المطلب الثاني: تعريف المراجعة الداخلية
43-41	المطلب الثالث: خصائص وأنواع المراجعة الداخلية
49-44	المطلب الرابع: أهمية وأهداف المراجعة الداخلية
58-50	المبحث الثاني: ماهية نظام الرقابة الداخلية
51-50	المطلب الأول: تعريف نظام الرقابة الداخلية
54-52	المطلب الثاني: خصائص نظام الرقابة الداخلية
56-55	المطلب الثالث: أنواع نظام الرقابة الداخلية
58-57	المطلب الرابع: أهداف نظام الرقابة الداخلية
59	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

94-61	الفصل الثالث: تحسين فعالية المراجعة الداخلية من خلال نظام المعلومات المحاسبي دراسة ميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي
61	تمهيد
68-62	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة الأم وبعض فروعها
63-62	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة المذكورة وهيكلها التنظيمي
66-64	المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها المديرية العملية لاتصالات الجزائر
68-67	المطلب الثالث: أهم المؤسسات التي تتعامل معها المؤسسة
76-69	المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
72-69	المطلب الأول: اختيار طريقة الاستبيان وكيفية إعدادة
76-73	المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة
-77	المبحث الثالث: تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية
82-77	المطلب الأول: صحة وثبات الاستبيان وتحليل البيانات الشخصية
93-83	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة الميدانية
94	خلاصة الفصل
98-96	خاتمة
103-100	قائمة المراجع
-104	قائمة الملاحق

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

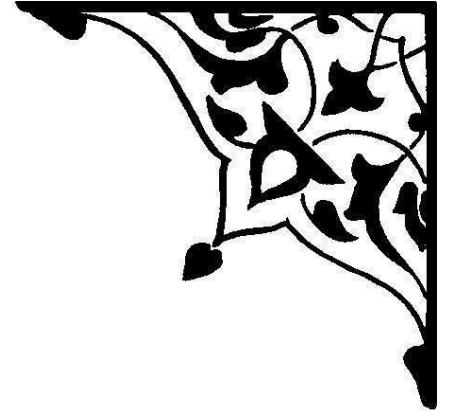
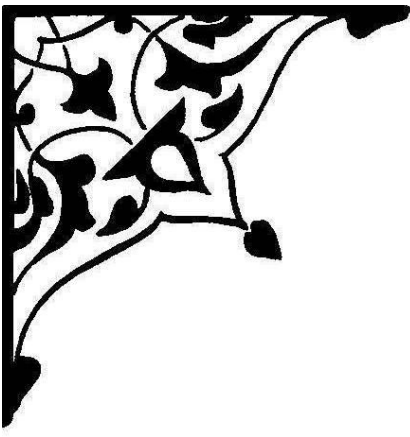
الرقم	الشكل البياني	الصفحة
(01-01)	العلاقة بين المعلومات والبيانات	05
(01-02)	المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي	14
(01-03)	الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	18
(01-04)	خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة	26
(01-05)	مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي	31
(03-06)	الهيكل التنظيمي للمديرية العملية لاتصالات الجزائر بولاية الوادي	63
(03-07)	توزيع افراد العينة حسب الجنس	78
(03-08)	توزيع افراد العينة حسب العمر	78
(03-09)	التوزيع حسب المؤهل العلمي	79
(03-10)	التوزيع حسب التخصص العلمي	79
(03-11)	التوزيع حسب المسمى الوظيفي	80
(03-12)	التوزيع سنوات الخبرة	81
(03-13)	تقديرات خط الاتجاه العام لأثر نظام المعلومات على المراجعة الداخلية	93

قائمة الجداول

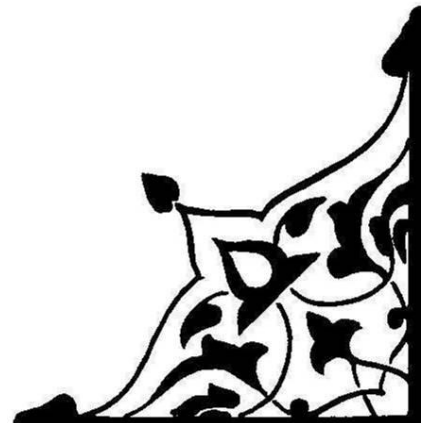
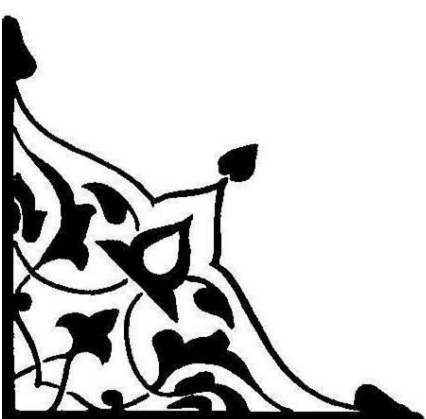
الرقم	الجدول	الصفحة
(01-01)	أنواع التقارير المحاسبية	28-27
(02-02)	الفرق بين الرقابة المحاسبية والرقابة الادارية	56
(03-03)	المكونات البشرية للمديرية العملية للاتصالات	68
(03-04)	الاحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان	72
(03-05)	عملية ترميز خيارات الاجابة	75
(03 -06)	المتوسطات الحسابية وفقا لدرجات سلم ليكارت الثلاثي	76
(03 -07)	نسبة صحة وثبات الاستبيان	77
(03 -08)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	78
(03 -09)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	78
(03 -10)	التوزيع حسب المؤهل العلمي	79
(03 -11)	التوزيع حسب التخصص العلمي	79
(03 -12)	التوزيع حسب المسمى الوظيفي	80
(03 -13)	التوزيع حسب سنوات الخبرة	81
(03 -14)	خصائص عينة الدراسة	82
(03 -15)	تحليل عبارات الاستمارة للفرضية الأولى A	83
(03 -16)	تحليل عبارات الاستمارة للفرضية الثانية B	86
(03 -17)	تحليل عبارات الاستمارة للفرضية الثالثة C	89-88
(03 -18)	قيمة معامل ارتباط بيرسون بين نظام المعلومات المحاسبي والمراجعة الداخلية	91
(03-19)	تحليل الانحدار الخطي البسيط لتأثير نظام المعلومات المحاسبي في المراجعة الداخلية	92

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق
103-100	استمارة الاستبيان
112-104	التكرارات والنسب المؤوية لعبارات الاستمارة
112	قياس صدق ثبات العبارات بواسطة الفاكرونباچ
112	معامل الارتباط
113	الانحدار الخطي البسيط



قائمة الجداول





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: تدقيق محاسبي

دور نظام المعلومات المحاسبي في فعالية المراجعة الداخلية بالمؤسسة
دراسة ميدانية في مؤسسة اتصالات الجزائر بالوادي

تحت إشراف الدكتور:

عبد الحق بوقفة

إعداد الطلبة:

سليم هيمة

عبد الرؤوف زايد

عبد المطلب براح

لجنة المناقشة

رئيسا
مشرف ومقرر
مناقشا

أستاذ محاضر - أ -
أستاذ محاضر - أ -
أستاذ مساعد - أ -

أحمد بن خليفة
عبد الحق بوقفة
لطيفة بكوش

السنة الجامعية: 2017/2016